وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

أثر القروض البنكية على التنمية الاقتصادية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR– وكالة سكيكدة 744–

(2022–2018)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة:

عزازة سعيدة

تحت اشراف الأستاذة:

مسيعد مريم

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أوضايفية حدة	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
مسيعد مريم	أستاذ محاضر" أ "	جامعة 20 أوت 1955	مشرفا
بوعفار أمال	أستاذ مساعد " أ "	جامعة 20 أوت 1955	ممتحنا

السنة الجامعية:2022–2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

أثر القروض البنكية على التنمية الاقتصادية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR– وكالة سكيكدة 744–

(2022–2018)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة:

عزازة سعيدة

تحت اشراف الأستاذة:

مسيعد مريم

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أوضايفية حدة	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
مسيعد مريم	أستاذ محاضر" أ "	جامعة 20 أوت 1955	مشرفا
بوعفار أمال	أستاذ مساعد " أ "	جامعة 20 أوت 1955	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022–2023

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عز وجل

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى من علمتني أن الحياة تجارب وكل نجاح بجهد صادق إلى من كان دعائها سر نجاحي

وحنانها بلسم جراحي

إليك "أمي" الغالية

حفظها الله ورعاها وأدامها فوق رأسي

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى من حملنا رحم واحد وتقاسمت معهم الأيام بحلوها ومرها وجعلهم الله السند والعون

إخوتي الأعزاء أسماء، روضة، ريمة و أخي بلال

إلى سندي ورفيق دربي زوجي الغالي "محمد" وعائلته من كبيرهم إلى صغيرهم

إلى رمز البراءة وينبوع السعادة فلذة كبدي أولادي "جنى و أمين"

وأولاد أختي "سيف الإسلام" و الكتكوت الصغير "جواد"

إلى كل الأهل والأصدقاء وزملاء الدراسة والعمل إلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي

وختاما إلى كل من شهد بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا ورسولا

سعيدة

شكر و تقدير

قال الله تعالى: " ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت

علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه"

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

قبل كل شيء أشكر الله عز وجل الذي رزقني من العلم مالم أكن أعلم وأعطاني من القوة

والقدرة ما احتجت للوصول إلى هذا المستوى ووفقني لإتمام هذا العمل المتواضع

فالحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة "مسيعد مريم" لتفضلها بالإشراف على هذه المذكرة وعلى

ما قدمته لي من نصائح وتوجيهات

كما أشكر جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير وكل من علمني

حرفا في هذه الدنيا

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه المذكرة و إثرائها و تقييمها

ولا يفوتني أن أشكر مدير وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – سكيكدة 744– على حسن

استقباله وكذلك السيدة "يونس هدى" المسؤولة على القروض بالبنك على مد يد العون والمساعدة

وفي الأخير أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة

أسئل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية القروض البنكية ومدى تأثيرها على عملية التنمية الاقتصادية، ومن أجل الإحاطة بجوانب الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض الجانب النظري الذي تناول ماهية القروض البنكية وأنواعها وأهميتها في إنعاش الاقتصاد، كما تم التعرف على مفهوم التنمية الاقتصادية ونظرياتها وأهم متطلباتها، أما في الجانب التطبيقي تم القيام بدراسة ميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة سكيكدة 744– تميزت بتحليل تطور القروض خلال الفترة مابين (2018–2022) وقد تم التعرف على مختلف أنواع القروض التي يمنحها البنك والتي تشهد إقبال كبير نظرا لارتفاع عدد الملفات المؤهلة، فهذا البنك يدعم العديد من المؤسسات عن طريق تمويل مختلف المشاريع التي تهدف أساسا إلى خلق التنمية وذلك عن طريق منح القروض للأفراد و أصحاب المشاريع الاستثمارية، وتوصلت الدراسة إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بدور إيجابي في تمويل المشروعات هذا ما يؤدي إلى التنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري، فمع كل زيادة في حجم القروض يحدث توفير مناصب شغل جديدة مع كل مشروع تقوم بتمويله، وهو ماينجم عنه تحسين في مستوى الدخل الفردي والقومي يصحبه تحسن المستوى المعيشي والرفاهية في المجتمع، ومن جهة أخرى مواكبة التطورات الاقتصادية ومسايرة التقدم التكنولوجي ومن هنا يمكن القول أن القروض البنكية تلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: القروض البنكية، التنمية الإقتصادية، المشاريع الاستثمارية، الدخل الفردي، الدخل القومي.

Abstract :

This study aims to highlight the importance of bank loans and the extent of their impact on the process of economic development, and in order to understand the aspects of the subject, the descriptive analyticalapproachwasreliedupon by reviewing the theoretical, whichdealtwith the nature and types of bank loans and their importance in reviving the economy, and the concept of economicdevelopment and its theorieswere identified. And its most important requirements. As for the applied side, a fieldstudywascarried out at the level of the Bank of Agriculture and Rural Development - Skikda Agency 744 – whichwasdistinguished by analyzing the development of loansduring the period (2018-2022). The number of qualified files, this bank supports many institutions by financingvariousprojectsthatmainlyaim to createdevelopment by grantingloans to individuals and owners of investmentprojects, and the studyconcludedthat the Bank of Agriculture and Rural Developmentplays a positive role in financingprojects, which leads to Development and the development of the Algerian economy. Witheveryincrease in the volume of loans, new job positions are createdwitheveryproject finance, which results in an improvement in the level of individual and national incomeaccompanied by an improvement in the standard of living and well-being in society, and on the other hand keeping pace witheconomicdevelopments and keeping pace withtechnologicalprogress. Hence, itcanbesaidthatbankloansplay an important role in advancingeconomicdevelopment

Keywords: Bank Loans, Economic Development, **I**nvestment Projects, Individual Income, National Income.

فهرس المحتويات	
الاهداء	-
التشكرات	-
الملخص	-
الفهرس	-
قائمة الجداول	-
قائمة الأشكال	-
مقدمة عامة	أ- ت
الفصل الأول : الأدبيات النظرية للقروض البنكية والتنمية الاقتصادية	**4- 29**
تمهيد الفصل الأول	**5**
المبحث الأول: مفاهيم عامة للقروض البنكية والتنمية الاقتصادية	**6- 19**
المطلب الأول: الإطار النظري للقروض البنكية	**6**
المطلب الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية	**15**
المبحث الثاني: علاقة القروض البنكية بالتنمية الاقتصادية	**20-24**
المطلب الأول: مكانة القروض في عملية التنمية الاقتصادية	**20**
المطلب الثاني: تأثير القروض البنكية على بعض المتغيرات الاقتصادية	**21**
المطلب الثالث: أهمية القروض البنكية لتمويل التنمية الاقتصادية	**23**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة	**25-28**
المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية	**25**
المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية	**27**
المطلب الثالث: القيمة المضافة	**28**
خلاصة الفصل الأول	**29**
الفصل الثاني: دراسة ميدانية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة سكيكدة 744-	**30-54**
تمهيد الفصل الثاني	**31**
المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR**	**32-39**
المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية و الخدمات التي يقدمها	**32**

المطلب الثاني : تقديم وكالة سكيكدة 744 و هيكلها التنظيمي	**37**
المبحث الثاني: القروض المقدمة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	**45-40**
المطلب الأول: أنواع القروض الممنوحة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	**40**
المطلب الثاني: الإجراءات اللازمة لمنح القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	**44**
المطلب الثالث: آجال معالجة ملفات القروض	**45**
المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لمشروع اقتصادي ممول من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأثره على التنمية الاقتصادية	**53-46**
المطلب الأول: دراسة تطور مجموعة من القروض خلال الفترة (2018-2022)	**46**
المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لمشروع اقتصادي	**50**
الطلب الثالث: نتائج المشروع و أثره على التنمية الاقتصادية	**53**
خلاصة الفصل الثاني	**54**
الخاتمة	**55**
قائمة المراجع	**56**
الملاحق	**60**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية في رأسمال مؤسسات أخرى	**36**
02	الوكالات البنكية التابعة لولاية سكيكدة	**37**
03	قروض الاستثمار الممنوحة خلال الفترة(2018-2022)	**46**
04	الملفات المؤهلة و مبالغ قروض الاستغلال الممنوحة من طرف البنك خلال(2018-2022)	**49**
05	توزيع تكلفة المشروع	**51**
06	مضمون الشروط الخاصة بالقرض	**52**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	35
02	الهيكل التنظيمي لوكالة سكيكدة 744 التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	38
03	أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	43
04	تطور عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستثمار خلال الفترة (2018-2022)	47
05	تطور مبالغ قروض الاستثمار المقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة(2018-2022)	48
06	عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال الممنوحة خلال الفترة(2018-2022)	49
07	تطور مبالغ قروض الاستغلال الممنوحة خلال الفترة (2018-2022)	50

مقدمة عامة

مقدمة العامة

يعتبر النظام البنكي من أهم الأسس التي تستند إليها أي منظومة اقتصادية على اختلاف الأزمنة والأمكنة، كما تعد فعالية هذا النظام وسلامته أداة لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم ورفع كفاءته.

ويلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في النشاط الاقتصادي حيث يعمل من جهة على جمع مدخرات الأفراد والمؤسسات من مختلف الودائع وفي المقابل يقوم بتحويل تلك الودائع إلى قروض من خلال مجموعة من عمليات التمويل المختلفة. فالوظيفة الأساسية للبنوك هي قيامها بإمداد الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة من أجل تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تقوم بتمويل التنمية الاقتصادية من خلال تقديم القروض المختلفة معتمدة على مواردها الخارجية والداخلية، وذلك لإنشاء مشروعات جديدة أو تطويرها. وبالتالي القروض البنكية محرك أساسي لعملية تمويل التنمية الاقتصادية، فهي تعتبر من أهم دعائمها وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته.

1- إشكالية الدراسة

على ضوء ما تقدم يمكن إبراز إشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تؤثر القروض البنكية على التنمية الاقتصادية؟

2- التساؤلات الفرعية

يندرج ضمن التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل فيمايلي:

- فيما تتمثل أهمية القروض البنكية؟
- ما مفهوم التنمية الاقتصادية؟ وماهي أهم متطلباتها؟
- هل للقروض البنكية دور في عملية التنمية الاقتصادية؟
- ماهي أنواع القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة سكيكدة 744– لصالح المشاريع الاقتصادية؟ وهل تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية؟

3- فرضيات الدراسة

- تعمل القروض البنكية على تلبية الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة .
- تعتبر التنمية الاقتصادية مجموعة إجراءات وتدابير تعمل على تغيير وتطوير هيكل الاقتصاد القومي.
- يلعب التمويل عن طريق القروض البنكية دور فعال في إنعاش الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة سكيكدة 744– مجموعة من القروض الاستثمارية سواء في إطار تدابير الدعم أو قروض لصالح المشاريع الاقتصادية والتي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

4- مبررات إختيار الموضوع

ثم إختيار موضوع الدراسة لعدة دوافع منها:

- الموضوع ضمن التخصص، أي في مجال اقتصاد نقدي وبنكي؛
- تنمية المعرفة العلمية الذاتية حول موضوع الدراسة؛
- الرغبة في معرفة العلاقة التي تربط القروض البنكية بالتنمية الاقتصادية وكذا كيفية إتمام بعض الأعمال المصرفية على أرض الواقع وذلك من خلال الدراسة الميدانية .

5- أهداف الدراسة وأهميتها:

- **أهداف الدراسة**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- إعطاء نظره واسعة عن القروض البنكية؛
- إدراك مفهوم التنمية الاقتصادية ونظرياتها و أهم متطلباتها؛
- إبراز الدور الذي تلعبه القروض البنكية كمحرك أساسي لعملية التنمية الاقتصادية؛
- الوقوف على طبيعة العلاقة ما بين القروض البنكية والتنمية الاقتصادية وتحليلها من خلال الدراسة الميدانية.

- **أهمية الدراسة**

- موضوع الدراسة من أهم المواضيع المطروحة في المجال الاقتصادي حيث يظهر في كثرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين القروض البنكية والتنمية الاقتصادي؛
- تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في الدور الذي تلعبه القروض البنكية في توفير تمويل لازم لتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- مساهمة الدراسة في إثراء المكتبة بمرجع قد يكون في متناول باحثين آخرين في المستقبل لإنجاز دراسات أخرى مكملة.

6- حدود الدراسة

حددت الدراسة ضمن حدود على النحو التالي:

- الحدود المكانية: تمت الدراسة بمصلحة القروض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة سكيكدة 744–
- الحدود الزمنية: فترة الدراسة تمتد من 2018 إلى 2022

7- منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال استعراض الأدبيات النظرية لكل من القروض البنكية والتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى الاستعانة بالمنهج التحليلي قصد إسقاط الجانب النظري على التطبيقي من خلال الدراسة الميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة سكيكدة 744–

8- صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي اعترضت الدراسة:

- صعوبة إيجاد مؤسسة مصرفية للقيام بالدراسة الميدانية؛

- صعوبة الحصول على المراجع حول موضوع الدراسة؛
- عدم كفاية البيانات و المعلومات اللازم توفرها لإجراء الدراسة؛
- التكتم على المعلومات بالنسبة للبنك ربما للحفاظ على سرية و عدم تسريب معلومات تخص زبائنهم.

9- هيكل الدراسة

لمعالجة هذا الموضوع والإحاطة به من كل جوانبه ثم تقسيم الدراسة إلى فصلين :

- الفصل الأول والذي جاء بعنوان الأدبيات النظرية للقروض البنكية والتنمية الاقتصادية وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول مفاهيم عامة للقروض البنكية بالتنمية الاقتصادية ، فيما خصص المبحث الثاني لعلاقة القروض البنكية بالتنمية الاقتصادية، أما المبحث الثالث فتناول الدراسات السابقة والقيمة المضافة.
- الفصل الثاني و الموسوم بعنوان دراسة ميدانية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR**– وكالة سكيكدة 744– و تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وتضمن المبحث الثاني قروض مقدمة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، فيما تناول المبحث الأخير دراسة تطبيقية لمشروع اقتصادي ممول من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للقروض البنكية والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

تعد القروض البنكية من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك، كما تعتبر عصب الحياة الاقتصادية لأي دولة، وهذه القروض موجهة أساسا لتمويل احتياجات قصيرة الأجل تسمح بمواجهة النفقات وعجز الخزينة. وتوجه أيضا لتمويل مشاريع التنمية التي تسمح بتطوير قدرات المؤسسات، غير أن البنوك تتعرض لمخاطر كثيرة ومتنوعة عند منحها للقروض، مما يفرض عليها وضع سياسة إقراضية على درجة عالية من الدقة، حيث تتطلب عملية التنمية الاقتصادية العديد من المصادر لتمويلها، حيث أنه من غير الممكن أن تتحقق معدلات التنمية المنشودة في ظل غياب التكوينات الرأسمالية، والتي تعتبر القروض المقدمة من طرف البنوك السبيل لذلك وهذا من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

من خلال ما سبق سيتم التعرف على مختلف العموميات والمفاهيم المتعلقة بكل من القروض البنكية والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما ، واستنادا إلى ذلك قُسم هذا الفصل كما يلي :

المبحث الأول: مفاهيم عامة للقروض البنكية والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: علاقة القروض البنكية بالتنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة للقروض البنكية والتنمية الاقتصادية

تعتبر القروض البنكية من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات، لذلك هناك اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها المختلفة. كما تلعب القروض البنكية دورا مهما في عملية تمويل التنمية الاقتصادية، فهو يعتبر من أهم دعائمها وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤديوظيفته.

لذا سيعرض في هذا المبحث الأول الإطار النظري لكل من القروض البنكية والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: الإطار النظري للقروض البنكية

التمويل عن طريق القروض يعتبر عنصر أساسيا لتحقيق الأهداف المسطرة لكل سياسة اقتصادية.

الفرع الأول : ماهية القروض البنكية

أولاً: مفهوم وأهداف القروض البنكية

1- مفهوم القروض البنكية:

نظرا للمكانة التي أصبح يحتلها القرض المصرفي في الميادين الاقتصادية المختلفة فقد ظهرت له عدة تعاريف وقبل استعراضها لابد من توضيح المعنى الاصطلاحي للقرض، فإن أخذنا كلمة القرض باللغة الإنجليزية « credit » نجد أنها نشأت من العبارة اللاتينية « credo » والتي تعني منح الثقة، فالثقة هي أساس كل عملية منح قرض[1].

أما من الناحية الاقتصادية فالقروض لها تعاريف عديدة تختلف في مضمونها وفيما يلي عرض لبعض تعاريف القروض البنكية:

يعرف القرض على انه " مقياس لقابلية الشخص المعنوي (الاعتباري) للحصول على القيمة الحالية (النقود) مقابل تعهد بالدفع في المستقبل ، غالبا ما يكون الدفع بشكل نقدي ، وبعبارة أخرى فهو وعد بالدفع بعد انقضاء وقت الاستدانة والقرض "[2].

تعرف القروض البنكية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها ، والعمولات المستحقة عليها

[1] عبد المعطي رضا رشيد ومحفوظ احمد جودة ، **إدارة الائتمان** ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى، عمان الأردن ، 1999 ، ص31.

[2] صلاح الدين حسن السيسي ، **إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة اهداف التنمية الاقتصادية** ، دار الوسام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ، لبنان، 1998، ص 111.

والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد[1].

أما قانون النقد والقرض الجزائري المعدل سنة 2003 في مادته 86 فعرف القرض كمايلي: " يشكل عملية قرض في مفهوم هذا الأمر، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يَعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان".

ولقد جاءت المادة 32 من قانون البنوك المؤرخ في 19 أوت 1986 لتعرف عملية منح الائتمان، بوصفها كل عقد بمقتضاه تقوم مؤسسة مؤهلة لذلك بوضع أو بوعد منح على سبيل السلف، الأموال تحت تصرف أشخاص معنويين أو طبيعيين أو الاثنين معاً لحساب هؤلاء الذين يلتزمون بالإمضاء أو التوقيع[2].

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن صياغة التعريف التالي: القرض هو عملية يقوم بمقتضاها شخص بمنح أموال إلى شخص آخر هو في حاجة إليها، ويتعهد هذا الأخير برد الأموال مع دفع فائدة لقاءها وذلك خلال فترة زمنية متفق عليها.

مما سبق يمكن استخلاص عناصر القرض والمتمثلة فيما يلي[3]:

الثقة: يقصد بها الوفاء ومراعاة الوقت أو المدة عند التسديد.

مبلغ الائتمان: ويمثل مبلغ أو القيمة المالية للقرض.

المدة: أي ضرورة وجود فارق زمني بين منح الأموال (القروض) و موعد استعادتها(تسديد القرض).

المقابل: إن عملية تقديم القروض تصاحبها نسبة معينة من المخاطرة وهذا يجعلها تستحق المكافئة المتمثلة في الفائدة.

2-أهداف القروض البنكية

تسعى البنوك من وراء منح القروض إلى تحقيق الأهداف التالية[4]:

- تحقيق عائد مقبول ومناسب بالنسبة للبنك؛

- تغطية العجز المالي للجهة طالبة القرض؛

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2000، ص 103.

[2] BenhalimaAmour , **Pratique des techniques bancaire avec référence à l'Algérie**, editionDahlab, Alger, 1997,p55.

[3] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007، ص55.

[4] افين فائق، **أثر تنويع محفظة القروض على عائد ومخاطر المحفظة** ، مدكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب بسوريا، 2015، ص24.

– تنمية نشاط البنك بصورة مستمرة في إطار المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وفقا للخطة العامة للدولة؛

تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية كالقضاء على البطالة والعناية بالمجتمع وتلبية حاجاته التمويلية.

ثانيا: أهمية ووظائف القروض البنكية

1- أهمية القروض البنكية

تعتبر القروض المصرفية (البنكية) نشاط اقتصادي مهم ولها تأثير متشابك ومتعددالأبعاد على الاقتصاد الوطني، وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقائه. إذ تعد من أهم مصادر إشباع الحاجيات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ولكن من جانب آخر تعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أحداث أضرار كبيرة بالاقتصاد إن لم يحسن استخدامها، فالإفراط في منح القروض يؤدي إلى ضغوط تضخمية والانكماش في منحها يؤدي إلى الكساد[1].

وتتلخص أهمية القروض البنكية فيمايلي[2]:

– تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس الدفع الآجل والوعد بالوفاء؛

– تعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر، فهي بذلك واسطة للتبادل واستغلال الأموال في الإنتاج التوزيع؛

– تعد المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته؛

– ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد والعمولات التي تعتبر مصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك؛

– تلعب القروض المصرفية دورًا هاما في تمويل حاجات الصناعة والزراعة والتجارةوالخدمات؛

– تعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي تساعد بدورها على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

2- وظائف القروض البنكية

تتمثل وظائف القروض البنكية فيما يلي[3]:

[1] دعاء محمد زايدة، **التسهيلات الإئتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص24.

[2] شاكر القزوني، **محاضرات في إقتصادالبنوك** ، مطبوعات جامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص113.

[3] ناظم محمد الشمري، **النقود والمصارف**، مديرية الكتب، الطباعة الجامعية، العراق ، 1995،ص112.

2-1 وظيفة الإنتاج

في الاقتصاد الحديث تزايد احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة والتي تستوجب توفير قدر كبير من رؤوس الأموال الفردية أو الخاصة ولذلك أصبح اللجوء إلى البنوك أمرا ضروريا لتمويل العمليات الاستثمارية.

2-2 وظيفة تمويل الاستهلاك

المقصود بها حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية عن طريق القرض الذي يقدمه البنك ويكون دفعالائتمان على فترات مستقبلية.

2-3 وظيفة تسوية المبادلات

إن استخدام القروض بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة من أهم الوظائف الحيوية للقروض.

الفرع الثاني: أنواع القروض البنكية

هناك تصنيفات عديدة للقروض البنكية وسيتم تناولها على سبيل الحصر :

أولاً: وفقا لأجل الاستحقاق

تنقسم القروض وفقاً لأجل الاستحقاق إلى[1] :

1- قروض قصيرة الأجل

مدتها لا تزيد عن سنة وتستخدم أساسا في تمويل النشاط الجاري للمنشآت.

2- قروض متوسطة الأجل

يمتد أجلها إلى 5 سنوات وتستخدم لغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية.

3- قروض طويلة الأجل

تزيد مدتها عن 5 سنوات وتستخدم لغرض تمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ذكره، ص113.

ثانيا: وفقا لطبيعة النشاط الممول

1-القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال

هي القروض الممنوحة لتمويل نشاطات المؤسسات خلال الدورة الاستغلالية وتشمل:

1-1القروض العامة: توجه هذه القروض لتمويل الأصول المتداولة وتتمثل القروض العامة في[1]:

1-1-1 تسهيلات الصندوق

تمنح لتحقيق صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدًا التي تواجهها المؤسسة والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات، ويتم اللجوء إليها في فترات معينة كنهاية الشهر.

1-1-2 السحب على المكشوف

هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال.

1-1-3 قرض الموسم

ينشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه قد يمتد لأكثر من 9 أشهر.

1-1-4قرض الربط

عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية تحققها شبه مؤكد لكنه تأجل بسبب عوامل خارجية.

1-2 القروض الخاصة

هي قروض موجهة لتمويل أصل معين وتتمثل في[2] :

1-2-1تسبيقات على البضائع

هي عبارة عن قرض يقدم للزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضاعة كضمان للمقرض، ويستعمل هذا النوع من القروض لتمويل المواد الأساسية.

1-2-2 تسبيقات على الصفقات العمومية

نظرا لأهمية هذه المشاريع وحجمها يحتاج المقاولون إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى السلطات العمومية لذا يلجئون إلى البنك للحصول على أموال لتغطية الصفقة.

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق ذكره، ص ص 58-61.

[2] هشام بن عزة ، **دور القرض الإيجاري "Leasing " في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2012،ص ص39،38.

1-2-3الخصم التجاري

هو قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل موعد استحقاقها لقاء خصم جزء من قيمتها ثم تحصيل قيمتها من المدين في تاريخ الاستحقاق.

1-2-4 القروض بالالتزام(القروض بالقروض)

هنا يستطيع البنك تمويل احتياجات المؤسسات على المدى القصير، ولكن دون الخروج الفعلي للأموال، وإنما إعطاء ضمان للعميل ويلتزم بالدفع إذا عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته .

2-القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار

نشاطات الاستثمار هي العمليات التي يقوم بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول على وسائل الإنتاج ومعداته أو على عقارات كالأراضي والمباني الصناعية وتنقسم هذه القروض إلى :

2-1 القروض الكلاسيكية

ونميز بين نوعين يرتبط كل منها بطبيعة الاستثمار ذاته:

2-1-1القروض متوسطة الأجل

لا يتجاوز عمر استعمالها 7 سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل ونظرًا لطول هذه المدة فإن البنك معرض لخطر تجميد الأموال ومخاطر عدم التسديد[1].

2-1-2 القروض طويلة الأجل

تمتد من 7 سنوات إلى 20 سنة وتمنحها مؤسسات متخصصة نظرًا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم والمدة طويلة) وتتميز بمخاطر مرتفعة مما يحير المانحين إلى طلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية[2].

2-2 عمليات القروض الحديثة (الائتمان الإيجاري)

يعرف القرض الإيجاري على أنه عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عليها، و يتم التسديد وفق أقساط تسمى ثمن الإيجار[3].

[1] حياة النجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ن سطيف ، الجزائر ، 2014،ص 19.

[2] عادل هبال، **اشكالية القروض المصرفية المتعثرة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادي ، جامعة الجزائر 3، الجزائر ، 2012،ص11.

[3] الضاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص76.

2-3 القروض المقدمة للأفراد

هي قروض ذات طابع شخصي، تهدف إلى تمويل نفقات الاستهلاك الخاصة بالأفراد (الزبائن) ومن بينها بطاقات القرض[1].

ثالثا: أنواع القروض حسب الضمانات

وتنقسم إلى:

1-القروض بدون ضمانات

وتمثل الجانب الأكبر من القروض لا يقدم المدين أية أموال ضمانا لتسديد دينه ويكتفي الدائن بالوعد الذي أخده المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد،مستندا إلى شخصية العميل، حسن سمعته، ومتانة مركزه المالي وقدرته على الوفاء ومن أمثلة هذا النوع : الأرصدة المكشوفة للحسابات الجارية[2].

2-القروض بضمانات عينية

في هذا النوع من القروض يقدم المدين ضمانا عينياكضمان لتسديد دينه، عادة ما يشترط أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض ويسمى الفرق القيمتين باسم " هامش الضمان" وكأمثلة لهذا النوع : القروض بضمان البضائع، القروض بضمان أوراق مالية، القروض بضمان رهن عقاري[3].

3- قروض بضمانات شخصية

يقصد بالضمان الشخصي كفالة شخص قادر ماديا وذو سمعة طيبة أو مؤسسة مالية أو شركة تأمين بالوفاء بالتزامات الشخص المضمون في حالة عدم قيام هذا الشخص بسداد ديونه للبنك، كما يمكن أن يكون خطاب من طرف المقترض يسمى "خطاب الضمان البنكي" ففي كلتا الحالتين يمنح البنك قرض للشخص المضمون ولكن بطبيعة الحال في حدود معينة تتوقف على المبلغ الذي يكون الشخص الضامن على استعداد أن يضمن في حدوده[4].

الفرع الثالث: السياسة الاقراضية، معايير وإجراءات منح القروض

أولاً: تعريف السياسة الافتراضية

يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد ضوابط منح القروض وحجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد متابعتها وتحصيلها، وعليه فإن سياسة الإقراض يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة[5].

---

[1] الضاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص69.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[3] أحمد علي دغيم ، **اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد، مكتبة مدبولي**، الإسكندرية، 1989، ص73.

[4] أحمد علي دغيم، مرجع سابق ذكره، ص75.

[5] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق ذكره، ص118.

ثانيا : معايير وإجراءات منح القروض

1- معايير منح القروض

وتتمثل في[1] :

1-1 القدرة على الدفع

تعني قياس قدرة العميل المقترض على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض وخدمته.

1-2 شخصية العميل

تعني مدى حرص العميل على سداد التزاماته وتمسكه التام بشروط الاتفاق.

1-3 رأس مال العميل

يشير إلى ثروة الزبون المقاسة بسلامة مركزه المالي والمكانة السوقية له.

1-4 الضمان

يطلب البنك الضمانات من العميل لتأمين نفسه ضد مخاطر مستقبلية.

1-5 المناخ العام أو الظروف الاقتصادية

تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سداد إلتزماته خاصة القرض طويل الأجل.

2- إجراءات منح القروض

يمكن إيجازها في مرحلتين:

2-1 الخطوات المتخذة قبل اتخاذ القرار

وتتمثل في[2] :

أ- الفحص الأول لطلب القرض

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدة صلاحية المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، خاصة من حيث غرض القرض، وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد.

ب- التحليل الائتماني للقرض

ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانية العميل الائتمانية من حيث شخصية وسمعته وقدرته على سداد القرض.

ت- التفاوض مع المفترض

بناءا على المعلومات التي ثم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل يمكن تحديد مقدار القرض والقرض الذي سيستخدم فيه، كيفية صرفه وطريقة سداده.

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل المالي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2002، ص141.

[2] محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية**، الدار الجامعية، 1998،ص ص 279-280.

2-2 مرحلة اتخاذ القرار

وتتمثل في [1]:

أ- صرف القرض

يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المفترض على اتفاقية القرض، وكذلك للضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

ب- متابعة القرض والمقترضين

الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة.

ت- تحصيل القرض

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه.

الفرع الرابع : ماهية مخاطر القروض البنكية وإجراءات الحد منها

أولاً: تعريف مخاطر القروض البنكية

مخاطر القرض هي أن تجد المؤسسة نفسها غير قادرة على تحصيل مستحقاتها من العملاء، فيترتب عن هذا الوضع انعكاسات سلبية على مؤشر درجة السيولة، وكذلك على مستوى مؤشر الربحية[2].

مخاطر القروض تسمى أيضا خطر عدم التسديد أو عدم القدرة على التحصيل، ويعتبر أهم خطر يتعرض له البنك وذلك بسبب عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل الدين وفوائده وفقا للتواريخ المحددة[3].

ثانيًا : أنواع المخاطر القروض البنكية

يمكن توضيح أهم المخاطر كمايلي[4] :

1- خطر سعر الفائدة

هو الخطر الذي يتحمله البنك من جراء منحه قروض بمعدلات فائدة ثابتة، فالفارق بين معدلات الفائدة من سنة إلى أخرى يؤثر على مردودية البنك.

---

[1] إبراهيم منير هنيدي، **إدارة السواق والمنشأت المالية**، مركز دلتا للطباعة والتوزيع ،الإسكندية ، 1999، ص164.

[2] رحال علي، **التقارير المالية**، مجلة أبحاث إقتصادية وادارية ، العدد الأول ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007، ص4.

[3] حرفوش سهام، صحراوي غيمان، **مذاخلة بعنوان دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الإئتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوامة العالمية أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص5.

[4] محاجية نصيرة، **وظيفة الهندسة المالية في البنوك** ، مذكرة الماجستير، شعبة ومالية، 2006، جامعة 8 ماي 45، قالمة، ص 156.

2- خطر سعر الصرف

هو الخطر الناجم عن الخسارة الممكن أن تحدث خلال التغيرات المختلفة لسعر صرف العملات بنسبة إلى العملة الأجنبية المرجعة للبنك.

3- خطر السيولة

يحدث في حالة عدم استطاعة البنك في وقت معين من نشاطاته أن يقابل التزاماته أو آجال دفع القروض.

4- خطر القرض

هو عجز الزبائن عن إرجاع القروض الممنوحة لهم في الأوقات المتفق عليها في العقد وهو من أسباب إفلاس معظم البنوك.

5- خطر السوق

وهي المخاطر التي تنتج عن التغير العكسي أو عدم الاستقرار لعوامل السوق المتمثلة في سعر الفائدة وسعر الصرف.

ثالثا: إجراءات الحد من مخاطر القروض البنكية

يمكن تلخيصها فيمايلي[1]:

- اشتراط السداد الجزئي (شهري ، ربع أو نصف سنوي) لتحقيق مخاطر عدم السداد.
- تقديم ضمانات عينية و تقديم كفيل ماليا و ذو سمعة جيدة؛
- وضع شروط وقيود على قدرة المقترض في اتخاذ بعض القرارات التي يرى البنك أنها قد تؤثر على قدرة العميل على رد القرض الذي تم منحه؛
- طلب مشاركة بنوك أخرى في تقديم القرض المطلوب؛
- شرط السداد المعجل للتسهيلات في ارتباك أداء المقترض مستقبلا.

المطلب الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

إن حاجة الدول إلى تحقيق عملية التنمية وتسريع معدلات النمو فيها مهم جدًا بغض النظر عن مستوى التطور فيها.

الفرع الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

أولا:مفهوم التنمية الاقتصادية

لغة: مأخوذة من النماء وهو الزيادة والكثرة[2].

أما من الناحية الاقتصادية نجد أن هناك تعاريف متعددة للتنمية الاقتصادية، فيمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها: " إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق

[1] أحمد غنيم، **صناعات قرارات الإئتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**، مطبعة المستقبل ،الطبعة الثانية ، الإسكندرية ،1999، ص76.

[2] يسرى أبو العلا، **علم الاقتصاد**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى الإسكندرية، 2008، ص683.

زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد"[1].

كما يمكن تعريفها بأنها: " عبارة عن التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي بأبعادها المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية من أجل تحسين نوعية الحياة، وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع "[2].

وتعرف كذلك على أنها: " العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن[3].

وعموما فالتنمية الاقتصادية هي عملية مخططة وشاملة لكل القطاعات تتضمن إحداث تغيير وتطوير في هيكل الاقتصاد القومي يرافقه زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

وتجدر الإشارة إلى وجود عدة فروقات مابين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل من قبل الفرد والمجتمع، في حين التنمية هي العملية المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفترات زمنية معينة[4].

كما أن النمو يعني زيادات في السكان ضمن منطقة محددة أو زيادة في كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي ولا يقود بالضرورة إلى تحسينات نوعية في الحياة، بينما تشير التنمية الاقتصادية إلى تحسن في نوعية الحياة الموافقة للتغيرات وليس بالضرورة إلى زيادات في السكان وتركيبتهم، وكمية وطبيعة فرص العمل المحلية وكميات وأسعار السلع والخدمات المنتجة محليا، فالتنمية الاقتصادية هي عملية تغيير هيكلي[5].

زيادة على ذلك فالنمو حالة تتصل غالبا بالدول المتقدمة بينما التنمية عملية تتصل غالبا بالدول المتخلفة[6].

ثانيا: أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية

1-أهداف التنمية الاقتصادية

إن لعملية التنمية الاقتصادية أهداف تسعى إليها الدول تقوم بتطبيق خطط التنمية، والتي تتلخص فيما يلي[7]:

- زيادة الدخل القومي.
- تعديل التركيب النسبي بالنسبة للقطاعات؛

---

[1] الزين منصوري، **تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص82.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي**، الدار الجامعية الإسكندرية،2006، ص ص472 ،473.

[3] محمد عبد العزيز عجمية وغيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية- دراسة نظرية وتطبيقية-** ، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2002، ص62.

[4] امير معيزة مسعود، **مصادر تمويل الإحتياجات الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إقتصادالإستدانة**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016، ص292.

[5] محمد صالح تريكي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، اثراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص ص 41،40.

[6] محمد فرحي ومحمد قويدري، **التنمية الاقتصادية في الإسلام، مفهومها طبيعتها وأهدافها**، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، 03-2012/12/04، ص42.

[7] صدام يوسف جميل دغش، **أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن**، مذكرة ماجستير، قسم اقتصاديات المال والأعمال ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، 2018، ص32.

- تقليل التركيب النسبي بالنسبة للقطاعات؛
- تقليل التفاوت في الدخول في الثروات؛
- عدم الاعتماد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي؛
- رفع مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجياتهم الأساسية؛
- رفع مستوى المعيشة.

2-أهمية التنمية الاقتصادية

تظهر أهمية التنمية الاقتصادية لأي دولة في العالم من خلال مايلي[1]:

- تحقيق تحسن في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع من خلال زيادة الدخل الفردي وتوفير فرص العمل للأفراد؛
- توفير الخدمات والسلع لأفراد الدولة بالكمية والنوعية المناسبة والمطلوبة؛
- تحقق الدولة الاستقلالية الاقتصادية بالابتعاد عن التعبئة الاقتصادية بأشكالها المتعددة؛
- تعمل التنمية الاقتصادية على تقليص الفجوة الاقتصادية والاجتماعيةبين طبقات المجتمع؛
- تحسن التنمية الاقتصادية الناتج المحلي على المستوى الاقتصادي مما يحقق التطور الاقتصادي المنشود.

ثالثا: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

بغية الوقوف على مستويات الإنجاز والتنمية المحرزة من قبل الدول وخاصة النامية لا بد من مؤشرات معينة، وقد تطورت مؤشرات التنمية مع مرور الوقت ومن بينها[2]:

1- الناتج المحلي الإجمالي (PIB)

في البداية اعتبر بأن التنمية تعني زيادة مضطرة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة، إن هذا المقياس يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار ويؤخذ عليه أنه لا يأخذ نمو السكان بعين الاعتبار، ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان .

2- الناتج المحلي للفرد (PiB/Téte)

أصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة، وهنا بتعيين أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج المحلي للفرد. ومن جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج المحلي إذا ما ذهب الجزء الأعظم من الدخل إلى فئة محدودة من الأغنياء.

3- الحاجات الأساسية (Les Besoins Fundanental)

[1] صدام يوسف جميع دغش، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2] مدحت قريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص ص253 ،254.

بعد الانتقادات التي وجهت للمقياس السابق ثم تبني مقياس إشباع الحاجات الأساسية في المؤتمر العالمي للتشغيل عام 1976. ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية، وبذلك أصبحمقياس التنمية هو مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية.

الفرع الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية ونظرياتها

أولا: متطلبات التنمية الاقتصادية

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات عديدة تتمثل في مجموعة من التغيرات لمجالات عديدة نذكر منها[1]:

1- المجال السياسي

التنمية الاقتصادية تتطلب خلق حمية قوية وتلاحم قومي من أجل عملية الانماء الاقتصادي والاجتماعي والتنظيم السياسي هو الهيئة التي يوكل إليها خلق هذا التكامل.

2- المجال الثقافي

حيث تتطلب عملية التنمية الاقتصادية تغيرا جوهريا في مناهج التعليم هذا من شأنه خلق عقلية علمية ونقدية كما تتطلب تغيرا في القيم والعادات السائدة إضافة إلى سلوك الأفراد ونظرتهم للنشاط الاقتصادي.

3- المجال الإداري

تحتاج التنمية الاقتصادية إلى تغيير جوهري في بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة أو خلق مؤسسات وتنظيمات جديدة وإنشاء مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على تعبئة المدخرات الكامنة في المجتمع.

ثانيا: نظريات التنمية الاقتصادية

لقد تعددت الاتجاهات التقليدية للتنمية الاقتصادية أهمها[2]:

- إن القاسم المشترك الأكبر للنظريات التي غطت الفترة مند آدم سميث وحتى المدرسة الكينزية هو التركيز على أهمية تراكم رأسمال في عملية النمو الاقتصادي.
- بين الاقتصاديون الكلاسيك كيف أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية أضاف النيوكلاسيك إلى آراء الكلاسيك وحسنوها فيما يتعلق بتحليل عملية الإذخار والاستثمار واستكشاف مسألة تشابك مضاعفات عملية التنمية.

[1] بن جمو فايزة ودريس رشيد، **معوقات ثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، مخبر المجتمع ومسائل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الثالث، ديسمبر،2015، ص113.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص 64، 66.

- أما كارل ماكس فيؤكد أن علاقات الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي يتعارض مع التقدم التكنولوجي والذي يتول في ظل هذا النظام ومن ثم سيتعرض الاقتصاد إلى كساد دوري ثم لركود حتمي وبصرف النظر عن مدى صحة هذا الجدل فإن لتحليل ماركس أهمية من حيث أنه أشار إلى التكاليف الباهظة والمذكورة لعملية النمو في ظل النظام الرأسمالي والتي تتمثل في صورة التمزق الاجتماعي والاقتصادي الذي يحل بالمجتمع.
- تأتي أهمية دراسة نظرية شوم بيتر إضافة هامة التي تمثلت في إبراز دور المنظم في قيادة عملية التراكم أما كينز فأهمية تحليله تبرز في مجال دمج نظرية أفضل عن الطلب الكلي مع نظرية التنمية الاقتصادية غير أن هذا الدمج لم يكن إلا جزئيا حيث بقي الأمر عند الاقتصاديين الكنزيين.
- ظهور اهتمام كبير مند انتهاء الحرب العالمية الثانية حول موضوع التنمية الاقتصادية وقد حول عدد من المحللين أن يطبق بعض النظريات الأساسية للتنمية على الحالات الخاصة للدول النامية في عالم اليوم غير أنه قد برزت بعض الإضافات الجديدة والهامة في مجال الإسهام في تحقيق أفضل لعمليات الإنماء الاقتصادي وللمعوقات التي تواجهه.

المبحث الثاني : علاقة القروض البنكية بالتنمية الاقتصادية

إن دور النظام المصرفي يكمن في أنواع الخدمات المقدمة إذ أصبحت واحدة من أهم دعائم التنمية الاقتصادية وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤذي وظيفته، ونظرا لكون الطلب على خدمات النظام المصرفي طلبا مشتقا من حاجة التنمية الاقتصادية فبذلك يمكن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة على وجود نظام مصرفي أكثر تطورًا وأوسع خدمات، لهذا خصص هذا المبحث لمعرفة كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية من وراء القروض المصرفية.

المطلب الأول: مكانة القروض البنكية في عملية التنمية الاقتصادية

يبرز الدور الذي يقدمه النظام المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير القروض اللازمة لمشاريع التنمية.

الفرع الأول: الدور التاريخي للنظام المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية

عالجت الكثير من الدراسات الاقتصادية دور النظام المصرفي على التنمية الاقتصادية فيؤكد البعض على أهمية هذا الدور وضرورته للتنمية الاقتصادية، بينما يتجه البعض إلى تقليل أهمية ذلك وينظر إلى النظام المصرفي نظرة غير متفائلة في الأحداث التنموية داخل الاقتصاد. أما آراء آخرين يكمن في أن التنمية قد تتحقق بمعزل عن مساهمات النظام المصرفي، ومن أهم الدراسات التي أعطت إلى النظام المصرفي دورا قياديا في التنمية الاقتصادية، والتي يأتي منها في المقدمة ما عرضه الباحث الاقتصادي شومبيتر عام 1911 ، في كتابه نظرية التطور الاقتصادي الذي أكد على أهمية الدور الذي يلعبه النظام المصرفي في عملية التطور والنمو الاقتصادي، وذلك للمساهمة في عملية تكوين رأس مال عن طريق خلق الائتمان ، حيث يصبح رأسالمال في نظريته عبارة عن قوة شرائية تنعكس في النهاية بوسائل إنتاجية حقيقية جديدة وهذه القوة الشرائية ضرورية لتمويل عملية التطور والنمو الاقتصادي. ولقد بحث كل من " أديمان وموريس" جوهر مساهمة البنوك في التنمية من خلال نموذج كمي يستند على متغيرات تحدد التنمية الاقتصادية المرتقبة للدولة ، وقد شملت دراستهم 74 دولة نامية خلال الفترة 1950-1963 ، حيث ثم تقدير الأثر النسبي للنمو 39 متغيرًا اقتصاديا واتضح أن مستوى تقدم النظام المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى في أفضل المؤشرات عن احتمالات نمو الدولة اقتصاديا[1].

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة البنوك استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الإئتمان**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن ،2011، ص ص171، 172.

الفرع الثاني: دور البنوك التجارية في عملية التنمية الاقتصادية

سعي القطاع المصرفي إلى النهوض بعملية التنمية من أجل زيادة معدلاتها، عن طريق البنوك التجارية فهي الركيزة الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية فهي تقوم بمايلي[1]:

- **تعزيز تكوين رأس مال**

قبول الودائع من الأفراد والمؤسسات التجارية، ثم تتاح هذه الودائع إلى الأعمال التجارية التي تجعل من استخدامها لأغراض إنتاجية في البلد لذلك فهي ليست مخزن لثروة البلاد فقط، لكنها أيضا توفر الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية.

- **الإستثمار في مشاريع جديدة**

عادة يتردد رجال الأعمال في استثمار أعمالهم في مشاريع محفوفة بالمخاطر ، والبنوك عموما ما تقوم بتقديم قروض على المدى القصير والمتوسط لمنظمي الأعمال للاستثمار في مشاريع جديدة، واعتماد أساليب جديدة الإنتاج ، فتقديم القروض في الوقت المناسب يؤذي إلى زيادة القدرة الإنتاجية الاقتصاد.

- **تعزيز التجارة والصناعة**

ومع نمو الأعمال المصرفية التجارية، هناك التوسع الشاسع في التجارة والصناعة عن طريق استخدام الحوالات البنكية، الشيكات، الكمبيالات، بطاقات الائتمان وخطابات الاعتماد...إلخ. قد أحدث ثورة في التجارة الوطنية والدولية.

- **التنمية الزراعية**

البنوك التجارية لاسيما في البلدان النامية الآن تقدم القروض لتنمية الزراعة والصناعات الصغيرة في المناطق الريفية، وساعد توفير الائتمان للقطاع الزراعي إلى حد كبير في زيادة إنتاجية الزراعة والدخل للمزارعين.

- **التنمية المتوازنة لمختلف المناطق**

للبنوك التجارية دورا هاما في تحقيق التنمية المتوازنة في مناطق مختلفة من البلاد، فهي تساعد في نقل رؤوس الأموال الفائضة من المناطق المتقدمة النمو إلى المناطق الأقل نموا، فهذه الأخيرة قادرة على الحصول على رأس المال الكافي لتلبية احتياجاتها في مجال الأعمال التجارية وهذا بدوره يزيد من الاستثمار والتجارة والإنتاج في الاقتصاد.

[1] خالد عبد الهادي، **البنوك ودورها في التنمية الاقتصادية**، مقال منشور على الموقع الإلكتروني http:// heikal23,blogspot,com/2011/05/blog-post-html، تاريخ البحث: 2023/04/30، ساعة البحث 21:00 .

المطلب الثاني: تأثير القروض البنكية على بعض المتغيرات الاقتصادية

للقروض البنكية آثار واسعة على النشاط الاقتصادي، ومن بين الآثار الاقتصادية نجد منها الأثر على الاستهلاك، الإدخار وكذالك على الاستثمار.

أولا: أثر القروض على الاستهلاك والادخار

1- أثر القروض على الاستهلاك

يتم التعرض في هذه النقطة إلى العوامل التي تؤثر على الاستهلاك والتي لها علاقة بالبنوك، حيث تتأثر معدلات الاستهلاك بمستوى الأسعار السائدة، فعند ارتفاع الأسعار تقل القوة الشرائيةللدخل وبالتالي يقل معدل الاستهلاك، وإذا قلت معدلات الأسعار فإن القوة الشرائية للنقود ستزداد وبالتالي ترتفع الكميات المستهلكة، أما العامل الآخر المؤثر على الاستهلاك هو معدلات الفائدة والتي تعتبر عوائد وحوافز الإدخار، فأسعار الفائدة تحدد قيمتها لدى البنوك التجارية وهذه الأخيرة تتأثر بأسعار الفائدة التي يحددها البنك المركزي، وعليه فعند زيادة أسعار الفائدة تزداد الفرصة الضائعة للاستهلاك، وهذا يؤذي إلى زيادة مستوى الإدخار أي بمعنى إنفاق مبالغ أقل على السلع والخدمات والعكس في هذه الحالة انخفاض أسعار الفائدة سيؤذي إلى انخفاض الإدخار وزيادة الاستهلاك إضافة إلى هذا يمكن التأثير على الاستهلاك عن طريق التحكم في القرض الاستهلاكي[1].

2- أثر القروض على الإدخار

تعد قضية الإدخار من أهم القضايا التي ركز عليها الفكر الاقتصادي كركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية، كما يجمع الكثير من الاقتصاديين على أن الإدخار ضروري لتوفير رؤوس الأموال الضرورية لتنفيذ أي برنامج استثماري لإحداث دفعة قوية في النمو الاقتصادي، وتمثل مشكلة انخفاض المدخرات في البلدان النامية أهم العوامل التي تقف وراء انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، مما يدفعها للاعتماد على التمويل الخارجي للاستثمار وذلك أمر غير مرغوب فيه لماله من آثار سلبية على اقتصاد أي بلد بسبب الأعباء التي يتحملها. ولذا فإن المدخرات المحلية تعد أمرا ضروريا وحيويا لتحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب ومقبول،وقد ناقشت العديد من الدراسات أهمية تحقيق معدل ادخار مرتفع كمحدد أساسي للنمو الاقتصادي، وأكدت دور وأهمية تحقيق معدلات مرتفعة من الإدخار المحلي لتمويل التكوين الرأسمالي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية خصوصا إذا كان البديل هو الاعتماد على الخارج في تمويل الاستثمارات، ومن بين العوامل الأساسية التي تؤثر على الإدخار هي سعر الفائدة فعند ارتفاعه نجد توظيف الأموال أكثر جاذبية ويحفز الوسطاء الاقتصاديين وأفراد المجتمع على الإدخار أكثر أهمية، أما في

[1] حامد عباس محمد المرزوك، **اثر التنمية الاقتصادية للقروض**، محاضرة منشورة على الموقع الإلكتروني http://fr.scribd.com/doc/27103412: ، تاريخ البحث 2023/06/01، ساعة البحث 13:00.

حالة انخفاض أسعار الفائدة يؤذي إلى العزوف عن توفير و اذخار الأموال والتوجه إلى الاستهلاك و لهذا يمكن للمؤسسات المصرفية التحكم ولو بنسب معينة في الإذخار انطلاقا من التحكم في أسعار الفائدة[1].

ثانيا : أثر القروض على الإستثمار

إن أهم عامل وراء التقلبات الاقتصادية الدولية يعود إلى تغيير الاستثمارات لذا من الأهمية بمكان دراسة الاستثمار والعوامل المؤثرة عليه نظرًا لأهمية الدور الذي يلعبه في مجال التنمية الاقتصادية.

إن عمليةالاستثمار بصفة عامة كغيرها من العمليات الأخرى تتأثر بعدة عوامل فاتخاد القرار الاستثماري يتوقف على أساس محددات وعناصر أساسية يصب دراستها حتى تصل إلى قرار سليم بشأن الاستثمار وسيتم التركيز على أحد المحددات الأساسية التي لها ارتباط بالبنوك، ألا وهي تكاليف الاستثمار. إذا افترض أن صاحب العمل أو المستثمر من اجل أن يباشر عملية الاستثمار يلجأ إلى اقتراض المبالغ المطلوبة من القطاع البنكي وبالتالي فإن تكلفة الاستثمارات في هذه الحالة هي سعر الفائدة الذي سيدفعه المستثمر للبنك مقابل القروض الممنوحة له خلال الفترات الزمنية المختلفة، وعليه يمكن القول أن المؤسسات البنكية يمكنها التأثير على الاستثمار من خلال تغيير أسعار الفائدة فمثلا إذا كانت الدولة تهدف إلى تشجيع الاستثمار تقوم بتخفيض أسعار الفائدة عن طريق البنك المركزي الذي يوفر السيولة الكافية، التي بدورها تمكن البنوك التجارية من منح القروض بأسعار فائدة منخفضة مما ينجم عنها تشجيع رجال الأعمال على الإستثمار[2].

المطلب الثالث: أهمية القروض البنكية لتمويل التنمية الاقتصادية

يعتبر القرض من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة إلا أنه يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة في الاقتصاد إذ لم يحسن استخدامه، فالقرض في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد، وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية ، وهو الموضع الذي يثير اهتمام كل الدارسين والمهتمين بإدارة التنمية. بل أن الكثير من الاقتصاديين يلقون بتبعية عدم الاستقرار الاقتصادي وما يحدث من تقلبات سياسات النظام المصرفي في توفير أو تضييق القرض وذلك عند قرار المبالغة في تقدميه في فترات الانتعاش أو التردد في منحه في فترات الانكماش على خلاف ما يجب أن يكون عليه،لذلك يقتضي أن يكون مستوى الائتمان المصرفي متوافق مع الحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتناسب مع خطط التنمية الاقتصادية[3].

بالإضافة إلى ما سبق فإن القرض يحقق لعملية التنمية الاقتصادية جملة من المهام وهي[4]:

[1] أحمد فريد مصطفى، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص101.

[2] حامد عباس محمد المرزوك، مرجع سبق ذكره.

[3] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 166-167.

[4] نفس المرجع السابق، ص168..

بدون القرض تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة سوف لا تدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.

يستخدم القرض كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية، فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة الإصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر من النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة.

يؤدي سحب القرض من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي، ولهذا فهو يعتبر عامل مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم الاتفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد.

يعتبر القرض أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات، وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها.

للقرض تأثير مباشر على زيادة الإدخار والحد من الاستهلاك، وذلك أن البنوك تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد القرض الذي يحد من الاستهلاك.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

كما تم ذكره سابقا فإن موضوع الدراسة والذي يتعلق بأثر القروض البنكية على التنمية الاقتصادية كان قد لقي الكثير الاهتمام من مختلف الباحثين حيث تم دراسته بمختلف النماذج القياسية والتحليلية وتوصلوا أيضا إلى مختلف النتائج، ومن خلال هذا المبحث سيتم عرض مجموعة معينة من هذه الدراسات.

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية

الفرع الأول: الدراسات السابقة المحلية (تخص الاقتصاد الجزائري)

أولا: دراسة جمعون نوال بعنوان دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2005.

هدفت هذه الدراسة إلى إدراك مفهوم التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها، وعرض أسلوب التمويل المصرفي الذي اعتمده الاقتصاد الوطني في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مرحلتين أساسيتين هما مرحلة التخطيط المركزي ومرحلة الانفتاح، واعتمدت هذه الدراسة على مزيج من المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم ما تقوم عليه عملية التنمية هو تكوين رأس المال الذي يتطلب تجميع الموارد واستخدامها لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث أن عملية التنمية الاقتصادية، ليست بالعملية السهلة، فهي تتطلب مجموعة من المصادر لتمويلها ومن بينها التمويل المصرفي والذي يعتبر أهم عنصر تطلبه التنمية الاقتصادية في الجزائر، وأن مواكبة التطور التكنولوجي تفرض على المصارف إعادة النظر في المناهج والأساليب المعتمدة.

ثانيا: دراسة خروبي محمد وسنوسي بن عومر بعنوان تحليل أثرالقروض الموجهة للاقتصاد على تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)، مجلة المالية والأسواق، المجلد 5/العدد10 /2019.

حيث هدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر القروض المصرفية الموجهة لتمويل الاقتصاد على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة بين (2001-2016) وذلك باستخدام بيانات بنك الجزائر المركزي ومعالجتها من خلال ثلاث نماذج للانحدار البسيط ببرنامج spss، مع الأخذ بعين الاعتبار كل الخصائص والإمكانيات الاقتصادية التي تتمتع بها الدولة وتعتمد عليها في خطط التنمية، وتوصلت إلى انه بالرغم من التطور الإيجابي للقروض الموجهة لتمويل الاقتصاد خلال الفترة المدروسة إلا أنها فشلت في تحقيق التنمية بالمستوى المطلوب على الرغم من مساهمتها في تعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية الحقيقة في الناتج المحلي الإجمالي والدور المهم للقطاع الخاص في ذلك إلا أن مستويات النمو تظل بعيدة عن ماهو حقيقي مما يشير إلى ضعف تحقيق الأهداف التنموية المطلوبة.

ثالثا : دراسة كروش نور الدين وبن دحمان محمد الأمين بعنوان تأثير القروض الموجهة للاقتصاد على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر ما بين (1970-2018)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16/العدد 2020/24.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة ما بين القروض البنكية الموجهة للاقتصاد الوطني والقروض البنكية الموجهة للقطاع الخاص وتأثيرها على نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر، حيث ثم استعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستعمال طريقة المربعات الصغرى من أجل تحلي العلاقة، وقد خلصت إلى قبول النموذج المقدربصفة عامة، كما أن تأثير القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد ككل كان لها تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الخام، وهي النتيجة التي لا توافق الدراسات النظرية والتجريبية التي أجريت في هذا المجال، أما القروض الموجهة لتمويل القطاع الخاص فقد كان لها تأثير إيجابي ودال إحصائيا على نمو الناتج المحلي الخام، بسبب توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، وفتح المجال امام القطاع الخاص من أجل الإنتاج والاستثمار في شتى القطاعات.

الفرع الثاني : الدراسات السابقة العربية (تخص اقتصاديات الدول العربية)

أولا: دراسة لطيفة محمد سليمان بعنوان أثر التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة بنك النيلين للتنمية الصناعية (1999-2005)، مذكرة ماجستير في الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2009.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على اثر التمويل المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية، فتعرضت للدور الهام الذي تلعبه المصارف في تجميع الودائع والمدخرات ثم افتراضهالصغار المنتجين، وكذلك تمويل الاستثمار الذي بدوره يساعد في خلق فرص عمل جديدة واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي مع دراسة الحالة ببنك النيلين للتنمية الصناعية.

وقد ثم التوصل إلى غدة نتائج منها: تركز البنوك السودانية بصورة أساسية على الربحية ولا تدعم فئات المجتمع المحتاجة لذلك إلا في إطار ضيق بالإضافة لعدم انتشار الوعي الادخاري وعدم معرفة وإدراك أفراد المجتمع لأهميته في التنمية الاقتصادية، مما أثر على حجم الودائع فلم تأخذ المدخرات مسارها الصحيح ولم يتم وضعها في الأوعية الادخارية، كما توصلت الدراسة إلى أن البنوك السودانية تأخذاتجاها تراجعيا في دعم التمويل التنموي الصناعي وتتجه نحو التمويل قصير الأجل ، فالفئات الصغيرة تعاني من نقص التمويل وانعدام الفرصة المتاحة للتمويل وزيادة الدخل.

ثانيا: دراسة مرام تيسير مصطفى الفرا بعنوان دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011) ، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين 2012.

وهدف هذه الدراسة إلى التعرف بأهمية القطاع المصرفي الفلسطيني ومدى مساهمة في الاقتصاد الفلسطيني وتحديد العوامل المؤثرة على حجم الائتمان المصرفي كأحد أوجه التمويل المصرفي وقياس حجم الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي إلى الاقتصاد الفلسطيني، توصلت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المنظومة البنكية لاقتصاد الدولة من خلال وظائفها التقليدية في مجال تنمية القطاع الفلاحي وكيفية تأثره بالسياسات البنكية التي طبقت .

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية

أولا: دراسة Lamido Sanusi بعنوان Banks in Nigeria and National Economic de Developement, a Criticalreview (2011).

عبارة عن مقال وقد قام بدراسة نظرية لدور القطاع المصرفي وأثرة على التنمية الاقتصادية، وأوضحت هذه الدراسة أن التنمية الاقتصادية تشجع على زيادة الكثافة الإنتاجية في الاقتصاد، عن طريق استخدام امثل للموارد المتاحة وذلك لمنع الوقوع في أزمات تعيق زيادة الاستثمار وتقليل التكاليف، توصلتهذه الدراسة إلى أن القطاع المصرفي يلعب دور مهم في تشجيع النمو الاقتصادي من خلال قيامه بمهمة الوساطة المالية، فالبنوك تقوم بتوفير كفاءات ذات خبرة، وتوفير بيئة مواتية لتنفيذ السياسات الاقتصادية المختلفة والتي تهدف إلى تحقيق نمو بمعدل مستقر في الاقتصاد واستقرار في سعر الصرف وميزان المدفوعات.

ثانيا: دراسة Miguel Angel Tinoco Zermieno بعنوان Bank Loans,Inflation and economicGrouth in Mexico (2014).

عبارة عن مقال يهدف إلى دراسة الآثار الطويلة الأجل للتضخم على القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) خلال الفترة(1969-2011).

توصلت هذه الدراسة إلى أن القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص تؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي، بينما معدلات التضخم تؤثر سلبيا على النمو من خلال الآثار السلبية على القروض الخاصة، كما كانت أصول البنك غير كافية لتشجيع النمو على المدى الطويل كما تبين أن معامل الاستثمار سلبي وغير معنوي، ونتيجة أخرى هي أن سياسات التحرير المالية ساعدت على تحفيز النمو الاقتصادي بالمكسيك.

ثالثا: دراسة DanielArmeanu بعنوان The Impact of Credit on EconomicGrouth in Romania(2015).

عبارة عن مقال يهدف إلى تحليل تأثير القروض على النمو الاقتصادي برومانيا وذلك باستعمال نموذج أشعةالانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR) على بيانات ثلاثية خلال الفترة (2007-2013) ، حيث تم اختبار تأثر كل نوع من القروض (القروض الممنوحة للأفراد، القروض الممنوحة للأشخاص الاعتباريين والقروض الممنوحة للإدارات العامة) وذلك على الناتج المحلي الإجمالي (الاستهلاك العام، الاستهلاك الخاص، إجمالي تكوين رأس المال)، وتوصلت هذه الدراسة على أن جميع القروض الممنوحة تؤثر إيجابيا على مكونات الناتج المحلي الإجمالي لكن بنسب متفاوتة.

المطلب الثالث: القيمة المضافة

من خلال الاستعراض لهذه المجموعة من الدراسات يظهر أن هناك عدة دراسات قد أجريت في مجال البحث في موضوع القروض البنكية والتنمية الاقتصادية، وكل الدراسات السابقة قدمت إضافة معتبرة في هذا المجال، كما يتبين من خلال الدراسات مدى تنوعها وذلك بسبب أهمية موضوع القروض البنكية ودورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث عرض الأدبيات النظرية والمفاهيم العامة المتعلقة بكل من القروض البنكية والتنمية الاقتصادية، كذلك اتفقت على الدور الذي تلعبه القروض البنكية في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية في حين يتضح الاختلاف في أن هذه الدراسة أجريت على أرض الواقع من خلال دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة، في حيث أن أغلب الدراسات السابقة استخدمت نماذج قياسية، بالاعتماد على معطيات إحصائية من بنك الجزائر.

وكذلك في فترة الدراسة حيث تم تحليل تطور القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سكيكدة في الفترة من 2018 الى 2022.

خلاصة الفصل:

ثم التوصل من خلال هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من القروض البنكية والتنمية الاقتصادية حيث تم التعرف على ماهية القروض البنكية وأهميتها في الاقتصاد وأيضا أنواعها المختلفة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، كما تم التعرض إلى السياسة الإقراضية للبنك والتي تهدف إلى ضمان التسيير الرشيد لموارد البنك، بما يساهم في تقليل المخاطر المرتبطة بمنح القروض، كما أن منح القروض يخضع لمعايير ويستلزم عدة إجراءات، بعدها تم القيام بتوضيح مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها وأهم متطلباتها بالإضافة إلى نظرياتها. وتبين من خلال هذا الفصل أن للقروض البنكية مكانة مهمة في عملية التنمية الاقتصادية ولها تأثير كبير على مختلف المؤشرات الاقتصادية.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن للجهاز المصرفي دورا فعالا في تدعيم عملية تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق القروض، وهذه الأخير تساهم في إنعاش الاقتصاد، فعلى البلدان معرفة كيفية استغلال مواردها بطريقة مثلى تحقق لها نموا اقتصاديا تتبعه تنمية اقتصادية فعلية ودائمة.

وسيتم الربط بين التنمية الاقتصادية و أحد أهم مصادر تمويلها القروض البنكية من خلال الدراسة التطبيقية في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

– وكالة سكيكدة 744 –

تمهيد:

بعد التطرق إلى المفاهيم الأساسية لكل من القروض البنكية والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما، سيتم محاولة إسقاط أهم النقاط التي عرضت في الجانب النظري على الجانب التطبيقي لذا تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكيكدة كعينة للدراسة.

وهذا للوصول إلى مدى مساهمة القروض البنكية التي يمنحها هذا البنك في عملية التنمية الاقتصادية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR- وكالة سكيكدة 744-

المبحث الثاني: القروض المقدمة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لمشروع اقتصادي ممول من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة سكيكدة 744- وأثره على التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك على المستوى الوطني لما له من أهمية اقتصاديةواجتماعية، حيث أنه يمثل شبكة من وكالات موزعة على كافة التراب الوطني تعمل على خدمة زبائنها وتلبية طلباتهم، وقد كان التربص في وكالة سكيكدة 744 التابعة لهذا البنك، لذا تناول هذا المبحث تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بداية من التعريف بالبنك والخدمات التي يقدمها ثم الانتقال إلى تقديم وكالة سكيكدة 744 وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول : التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية والخدمات التي يقدمها

قبل تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية لابد من إلقاء الضوء على نشأته في بضعة أسطر.

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، بمقتضى المادة 01 من المرسوم الرئاسي رقم: 106/82 المؤرخ في: 13 مارس 1982 حيث نشر القرار في الجريدة رقم 11 في 16 مارس 1982، وبعدها تم تسجيله في قائمة المؤسسات المالية، كما نصت المادة 2 من المرسوم على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية له شخصية قانونية واستقلالية مالية، ويعتبر تاجرا في كل تصرفاته وعلاقته مع الغير ومن ثم فهو يخضع إلى:

- القواعد العامة المتعلقة بنظام القرض والبنك؛
- الترتيبات القانونية والتنظيمية السارية المفعول فيما يتعلق بأهدافها وأعمالها وهيكلها؛
- القواعد المنصوص عليها في القانون الداخلي.

وكما نصت المادة 03 من المرسوم على أن المقر الاجتماعي للبنك في البليدة ويمكن للبنك فتح فروعه وكالاته وشبابيكه في إطار تنظيم لا مركزي يتماشى مع الأهداف المرسومة له بالتجانس مع السياسة التنموية والحكومية المتفق عليها.

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأسمال22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الإذخار بنوعيها، أما حاليا فيقدر ب: 33.000.000.000 مقسم إلى 33000 سهم وقيمته الأحادية 1000000 مكتتبة كلها من طرف الدولة وتخضع للتنظيمات والقوانين المنصوص عليها في:

- قانون 81/88 المؤرخ في: 1988/01/21
- ترتيبات القانون التجاري
- قانون 12/86 المؤرخ في: 1986/08/19
- قانون 06/88 المؤرخ في : 1988/01/12

- القانون التأسيسي والنصوص الملحقة

الفرع الثاني: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يتميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالشخصية المعنوية والاستقلال في التسيير، يرمي إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، وبما أن البنك أصبح مؤسسة تجارية بعد صدور قانون النقد والقرض في : 14 أفريل 1990 الذي ألغي من خلال نظام التخصص أصبح يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، كما يعتبر البنك صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر، فهو يحتوي على 300 وكالة، و31 مجموعة جهوية محلية، ويقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوظيفتين أساسيتين هما:

- بنك التنمية الذي ينفذ مخططات وبرامج التنمية؛
- بنك إيداع وتوزيع الإعتمادات.

وبفضل الخبرة التي اكتسبها البنك أصبح البنك يتميز بمايلي:

- **بنك يمول الاقتصاد الوطني:** بحيث لم يعد مختص في خدمة القطاع الفلاحي الخاص فقط، بل امتد إلى تمويل كل النشاطات؛
- **بنك متكامل:** حيث يساهم البنك في تحقيق العمليات البنكية المتعلقة بتمويل الاستغلال هذا ما يكسبه رأس مال تقني ومتكامل؛
- **بنك قريب من الزبائن:** وهذا بفضل شبكته المنتشرة بالتراب الوطني؛
- **بنك يسعى إلى تحقيق أحسن الخدمات:** وهذا عن طريق تكنولوجيا ونظام معلومات بين الوكالات، مما يسمح للبنك القيام بخدمات مصرفية فورية، وكذا تحقيق مشروع –BADR CONSULT– الذي يسمح للزبائن الإطلاع عن بعد على حسابهم بالبنك ومتابعة عملياتهم المصرفية مع البنك.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يوجد نوعين من التنظيم في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهما: التنظيم المركزي والتنظيم اللامركزي.

1-التنظيم المركزي

أ- مجلس إداري برئاسة العام (.P.D.G)؛

ب-مديريات عامة مساعدة، على رأس كل منها مدير عام مساعد.

2- التنظيم اللامركزي: ويضم

أ- **المجموعة الجهوية للاستغلال Groupes Régionaux D'Exploitations (G.R.E)**

التي تتولى مهمة تنظيم، تنشيط، مراقبة ومتابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها، غالبا ما تكون هذه المجموعات الجهوية للاستغلال ولائية، ويمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر كامل التراب الوطني 41 وكالة جهوية للاستغلال 41 منها 06 في طور الإنجاز وهي : برج بوعريريج (034)، غليزان(052)، عين الدفلى(050)،تيزي وزو(058)، بومرداس (053)، الطارف (054).

ب-الوكالة المحلية للاستغلال (ALE):

تتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تكون تابعة للمديرية العامة وتحت رقابة إحدى المجموعات الجهوية للاستغلال، تقوم الوكالة المحلية للاستغلال بمعالجة جميع أو بعض العمليات حسب مناطق تواجدها وما يقتضيه عملها، أين تدخل في علاقات مباشرة مع الزبائن، ويمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية حاليا حوالي 300 وكالة محلية للاستغلال عبر كامل التراب الوطني متضمنة وكالة مركزية مقرها الجزائر العاصمة، كما يسعى البنك حاليا إلى التوسع عبر فتح وكالات مصرفية جديدة قدر عدد المشاريع بها بـ: 47 مشروعا بعدما كان يمتلك البنك حوالي 140 وكالة عند بداية نشاطه سنة 1982، مما يشير إلى التوسع الكبير للبنك واتساع حجم أعماله.

وكل ذلك يمكن ملاحظته من خلال الهيكل التنظيمي للبنك كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم01: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

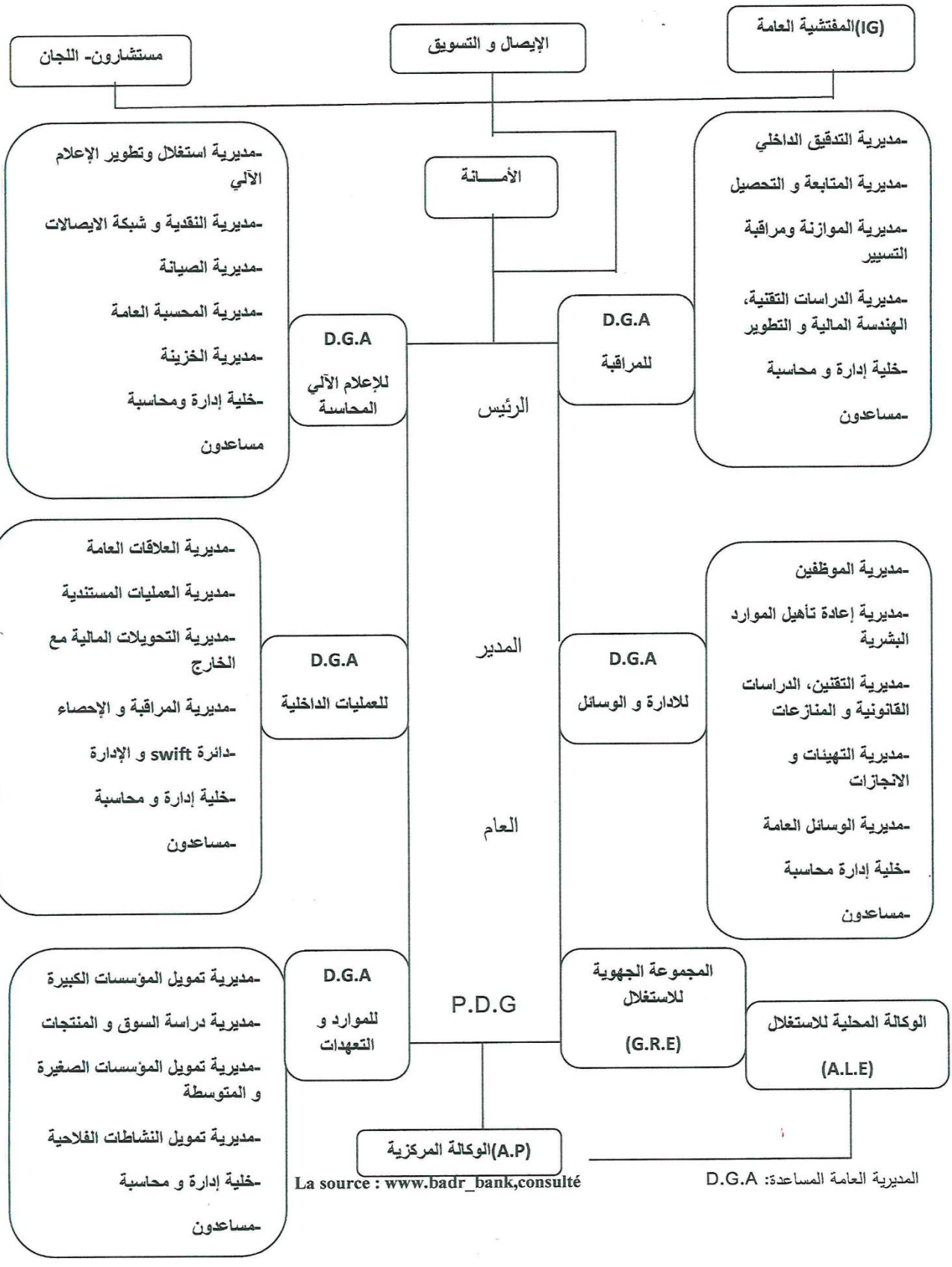

La source : www.badr_bank,consulté

الفرع الرابع: الخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

في إطار توفير خدمات جديدة ومن أجل تلبية احتياجات الزبائن وتحسين الخدمات المقدمة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالتالي:

1- مساهمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية: يساهم البنك من خلال نشاطاته في رأسمال عدة مؤسسات وطنية وأجنبية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم01: مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في رأسمال مؤسسات أخرى

الرقم	المؤسسة
01	بنك البركة EL BARAKA
02	بنك المغرب العربي للصناعة والتجارةBAMIC
03	الصندوق الجزائري للتأمين وضمانات الصادرات CECEX
04	شركة ما بين البنوك والتمويلSIBF
05	الشركة الجنوبية للفلاحة ACROSUD
06	مؤسسة آلية التبادلات البنكية والنقدية SATIM
07	شركة ضمان القرض العقاريSGCI

المصدر : وثائق خاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

2- نشاطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية: وهو موجه نحو القطاع الفلاحي ويمكن تلخيصها فيمايلي:

1- تنفيذ المخططات والبرامج المقررة لتحسين الأهداف المرسومة لمختلف هياكل الإنتاج وتنشيط الحركة المالية لهذه الهياكل؛

2- تقديم القروض المتوسطة أو الطويلة المدى من أجل تمويل مختلف المشاريع المخططة التي تساهم في تشجيع نمو الأعمال والهياكل الفلاحية الحرفية الزراعية والصناعية؛

3- تنفيذ العمليات المالية في الخارج؛

4- يتلقى الودائع الفورية أو المؤجلة من أي شخص مادي أو اعتباري كما يقدم لأي شخص حسب الشروط والأشكال المسموح بها؛

5- القروض القصيرة والمتوسطة أو الطويلة المدى المضمونة أو غير المضمونة؛

6- يقوم بفتح حساب لأي شخص يقدم طلبا على أن يتضمن هذا الحساب مبلغ أدنى يحدده مجلس الإدارة بالبنك سنويا ويبقيه في الحساب؛

7- يقوم بدور مراسل للبنوك الأخرى ويتولى عملوكالة مؤسسة القرض الوطني الأخرى؛

8- يقوم بجميع عمليات الدفع ويتلقاها نقدا، أو بواسطة الصكوك والتحويلات والقروض المالية وغيرها من العمليات المصرفية، كما يتلقى جميع عمليات الدفع وتحصيل السندات الأمر والصكوك وأقسام الفائدة الفائدة وغيرها من الوثائق المالية والتجارية؛

9- يساعد الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية في تنفيذ جميع عمليات القرض أو يتدخل في هذه العملية لحسابها الخاص؛

10- يقوم بجميع عمليات القرض لحساب مؤسسات مالية أخرى في جميع العلميات المتعلقة بنشاطها والجدير بالذكر أنه إصلاحات عام 1990 لم يعد نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية مقتصرا على تمويل المشاريع الزراعية فقط.

المطلب الثاني: تقديم وكالة سكيكدة 744 وهيكلها التنظيمي

وسيتم التناول في هذا المطلب التعريف بالوكالة وهيكلها التنظيمي بالإضافة مهام وأهداف هذه الوكالة.

الفرع الأول: التعريف بالوكالة

هي الوكالة 744 التي من رحم البنك الوطني الجزائري في 1979/04/01، وفي مارس 1982 وبناءا على المرسوم 106/82 أصبحت هذه الوكالة تابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تأسس بموجب هذا المرسوم، وهذا التحويل فرضته الطبيعة الفلاحية التي تمتاز بها ولاية سكيكدة واعتماد سكانها على النشاط الفلاحي.

يسهر على متابعة نشاط الوكالة 26 موظف موزعون حسب الهيكل التنظيمي للوكالة وتتعامل الوكالة حاليا مع أكثر من 32000 زبون، تحتل الوكالة موقع استراتيجي معتبر في وسط مدينة سكيكدة (شارع ديدوش مراد) وتتوسط جميع المرافق العمومية مما سهل عليها التعامل مباشرة مع زبائنها وكذلك استقطاب زبائن جدد باستمرار من خلال الخدمات التي تعرضها عليهم.

تعتبر الوكالة 744 (A) الممولة للنشاط الفلاحي وكل ما يتعلق بهذا النشاط، وهذا ما أدى إلى استقطاب عدد معتبر من الزبائن، وإن الوكالة 744 هي من بين ثمان وكالات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية التابعة لولاية سكيكدة، وهي المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: الوكالات البنكية التابعة لولاية سكيكدة

الوكالة	العنوان
سكيكدة 744	شارع ديدوش مراد- سكيكدة 21000
القل745	حي زيغود يوسف – القل 21300
عزابة746	شارع أول نوفمبر 1954 – عزابة 21300
الحروش748	حي بشير بوقادوم – الحروش 21400
بني ولبان 749	جوار البلدية – بني ولبان 21445
تمالوس750	حي 100 مسكن، عمارة 02 – تمالوس 21256
سكيكدة-ب- 751	حي الإخوة قديد سكيكدة 21000
رمضان جمال 756	ص ب 154 – رمضان جمال 21425

La source : www.badr_bank3.net,consulte le 19/06/2023

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة

يحدد الهيكل التنظيمي مختلف المصالح والأقسام على النحو التالي:

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي للوكالة 744 سكيكدة

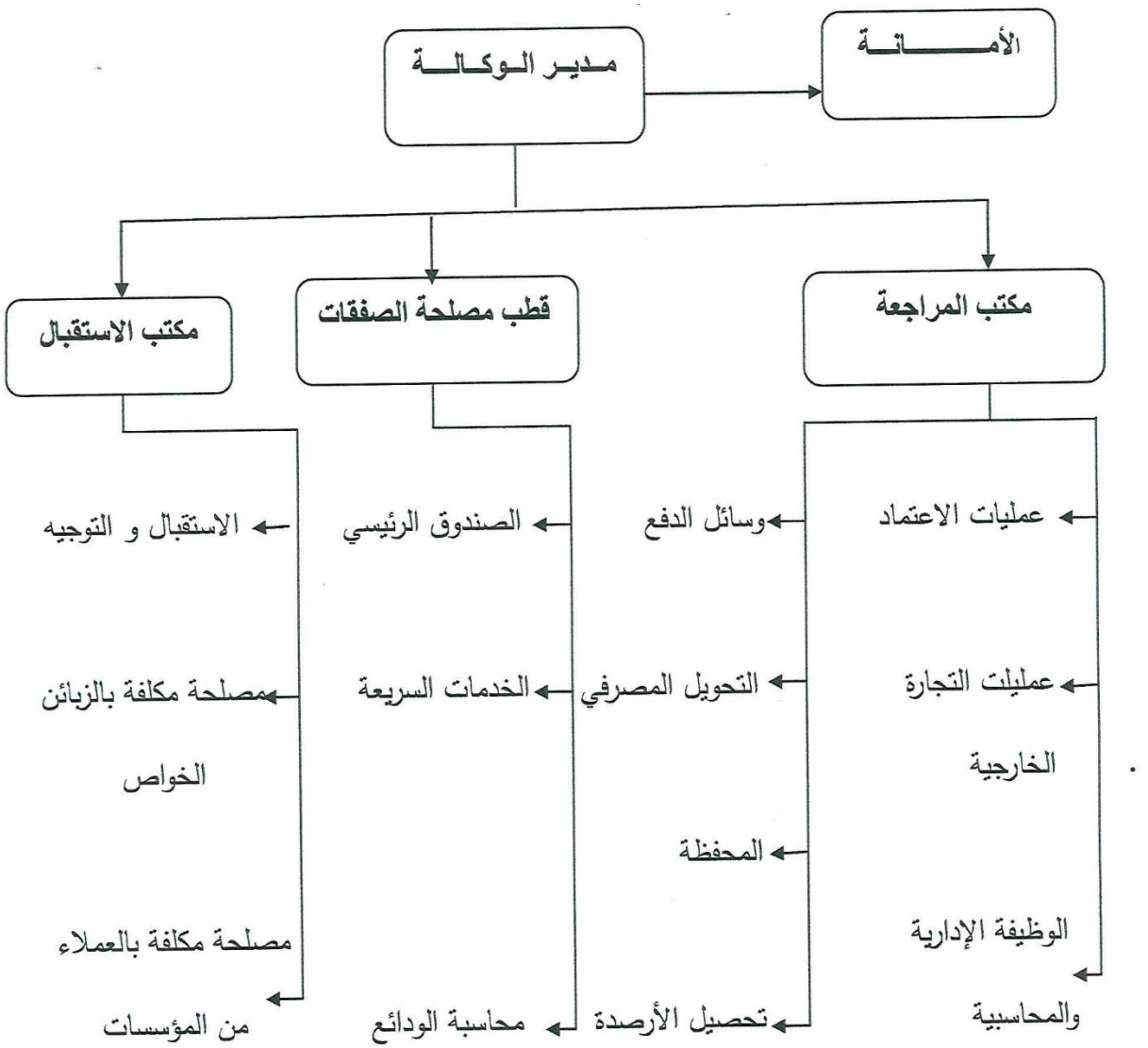

المصدر: وثائق خاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

الفرع الثالث: مهام وأهداف الوكالة 744

إن مهام وأهداف الوكالة هي مستمدة ومنبثقة من المهام والأهداف العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث تتمثل كل من تلك المهام والأهداف في :

1- مهام الوكالة 744

- معالجة كل العمليات الخاصة للاقتراض، تحويل العملات وعمليات الخزينة؛
- فتح الحسابات لكل شخص يتقدم بالطلب؛
- استقبال الودائع؛
- تطوير الأعمال الفلاحية الزراعيةالغدائية، الزراعة الصناعية والحرفية؛
- التعاون مع الدولة منأجل الرقابة لحماية حركة الأموال في المؤسسات الوطنية.

2- أهداف الوكالة 744

باعتبار أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري فهو يسعى لتحقيق الأرباح من جهة وتحقيق أهداف اقتصادية عامة من جهة أخرى فتتمثل أهم أهدافه فيمايلي:

- تلقى الفلاحة حصة الأسد في اهتمامات بنك البدر خاصة بعد الإصلاح الأخير والذي أعاد التوجيهات إلى إعادة التمركز الاستراتيجي للبنك وإعطاء الأولوية لتمويل التنمية الفلاحية والريفية، فأصبح البنك يهدف إلى زيادة الاستثمارات في المجال الفلاحي، مع تطوير المنتجات الغذائية، وكذلك مساعدة الفلاح على التصدير خارج حدود الوطن؛
- يعمل البنك على تحسين الخدمات المقدمة للزبائن، وذلك في ظل المنافسة بين البنوك خاصة بعد الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الجزائري وكذا الخصخصة؛
- يرمي البنك إلى إيجاد سياسة تكونأكثر فعالية في جمع الموارد؛
- يهدف البنك إلى ضمان التكوين الجيد للعاملين من اجل الحصول على خدمات أفضل وتسيير أحسن؛
- يسعى البنك إلى تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل فيها وفق مخططات التنمية.

المبحث الثاني: القروض المقدمة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتقديم أنواع مختلف من القروض وهذا يتم وفق وهذا يتم وفق مجموعة من الإجراءات والتدابير اللازمة وتكون معالجتها في آجال محددة.

المطلب الأول: أنواع القروض الممنوحة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك قروض محددة وتتميز بكونها موجهة للقطاع الفلاحي والزراعي.

الفرع الأول: قروض قصيرة الأجل

وهي قروض لا تتجاوز فترة استحقاقها 12 شهرا وتشمل كل من:

- تسهيلات الصندوق؛

- الخصم التجاري؛

- الكفالة؛

- الدفع المسبق والمضمون من بهدف الاستغلال: وهو قرض يتجدد كل عام بهدف استغلال من طرف المؤسسات مقابل الضمان.

أما مجموعة القروض التي يمنحها البنك ويتوسع في منحها تتمثل في:

1-**القروض الموسمية:** وتكون صيغة تمويلها كالتالي:

إذا كان المبلغ اللازم لتمويل النشاط لا يتجاوز 10000000 دج يمول بالشكل التالي:

- 10% من المبلغ اللازم يدفعها العميل؛
- 90% تقدم كقرض.

إذا كان المبلغ اللازم لتمويل النشاط بين 10000000 دج و 100000000 دج يمول بالشكل التالي :

- 20% من المبلغ اللازم يدفعها العميل؛
- 80% تقدم له كقرض.

2- قرض الرفيق: هو عبارة عن قرض استغلالي موسمي يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه الفلاحي خلال السنة، أي تبلغ مدة استحقاقه 12 شهرا بمعدل فائدة مدعم من طرف الدولة، وفي حالة تعثر المقترض عن السداد يقوم البنك بتمديد فترة القرض إلى 18 شهرا، لكن يقسط حق المقترض من الإعفاء من تسديد الديون أي يصبح ملزم بتسديد فوائد القرض.

الفرع الثاني: قروض متوسطة الأجل

وهي قروض تبلغ مدة استحقاقها مابين 5 إلى 07 سنوات وتشمل:

1- قرض التحدي: وهو قرض استثماري مدعم يمنح لإنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة وتربية المواشي سواءا المستثمرات الفلاحية المملوكة للخواص أو تلك التابعة لأملاك الدولة، فهو قرض مدعم من طرف الدولة بحيث في السنة الأولى تتكفل الدولة بتسديد فوائده، أما السنة الثانية والثالثة فيتحمل المقترض 1% من الفائدة والباقي على الدولة.

- من 4 إلى 5 سنوات يسدد المقترض3% والباقي على الدولة؛

- من 6 سنوات إلى غاية نهاية القرض يتكفل المقترض بتسديد باقي الفوائد وحدهـ 5.25% .

2-قروض لتمويل المشاريع السياحية: يقدر الحد الأدنى لهذه القروض بـ 1000000 دج أما الحد الأعلى للقرض 5000000 دج بمعدل فائدة يبلغ 5.25% بحيث يساهم بـ 40% من مبلغ القرض والبنك 60% من قيمة المشروع، بحيث تقدم الدولة دعم لولايات الشمال بمعدل 3% شرط أن يقدم المقترض ضمانات للبنك على شكل رهن عقاري أو كفالة.

3-القرض الإيجاري: هذا النوع من القروض أيضا مدعم من طرف الدولة، حيث يساهم المقترض فيه بنسبة 10% من قيمة المشروع، والبنك بنسبة 60% وأما الدولة فتساهم بـ 30% بمعدل فائدة يقدر بـ 25.5% بضمان يقدمه المقترض للبنك وهو العتاد المؤجر.

الفرع الثالث : قروض طويلة الأجل

وهي قروض تزيد مدتها عن 07 سنوات وقد يصل إلى 20 سنة، ويتمثل هذا النوع في القروض الاستثمارية والتي عادة ما تكون مدعمة من طرف الدولة وتتمثل هذه القروض في:

- قروض دعم تشغيل الشباب (ANSEJ)
- قروض للتأمين عن البطالة (CNAC)
- القرض المصغر (ANGEM)

والفروق بين هذه القروض يتمثل في كون المستفيد من قرض (ENSEJ) لا يتجاوز عمره من 19 إلى 35 سنة أما الحاصل على قرض (CNAC) فيكون عمره مابين 35 إلى 55 سنة، وتكون طرقالاستفادة من هذه القروض على النحو التالي:

1-القرض المصغر (ANGEM) يكون المبلغ المقدم هو 1000000 دج ويمتد إلى 09 سنوات بحيث يكون في السنة الأولى معفى من ضريبة المستفيد، والسنة الثانية والثالثة والرابعة مؤجلة الأقساط والأهتلاك مع الفوائد وفي السنة الخامسة تبدأ أقساط اهتلاك القرض في التسديد.

2-قروض ENSEJ و CNAC: وتبلغ قيمة القرض 10000000 دج، بحيث يساهم المقترض بنسبة1% من قيمة القرض وكل من ENSEJ و CNAC بقيمة 29% من قيمة القرض، والبنك يساهم بنسبة 70%.

كما يقوم البنك بمنح القروض لبناء المساكن الريفية في إطار قابل للتسديد وهي مدعمة من طرف الهيئة الوطنية للسكن(FNAL) والصندوق الوطني للسكن(CNL).

ويمكن تلخيص هذه القروض في الشكل التالي :

الشكل رقم 03: أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

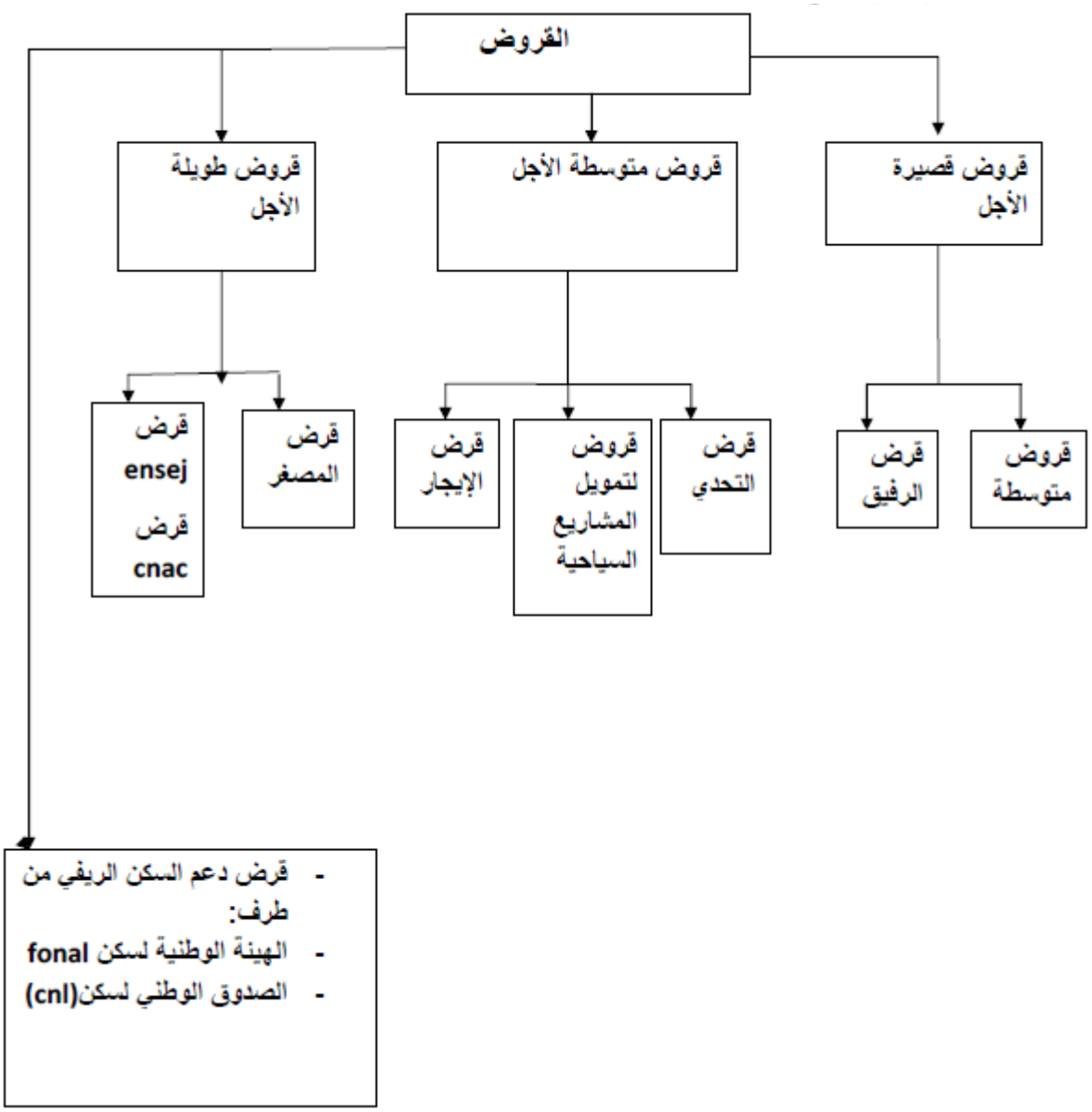

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معلومات من البنك

المطلب الثاني: الإجراءات اللازمة لمنح القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أجل الحصول على قروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية لابد من إتباع وتطبيق مجموعة الشروط.

الفرع الأول: ملف القروض

_طلب الحصول على قرض؛

_ عقد يثبت حق استغلال المساحة (عقد ملكية أو رخصة استغلال قانونية، عقد ترخيص إداري)؛

_ محضر تعيين الوكيل؛

_ بطاقة فلاح مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية؛

_ فواتير تقديرية لتكاليف السلعة؛ _ دراسة تقنية محاسبية يقوم بها مكتب للدراسات المحاسبية معتمد من طرف الدولة؛

_ الحصيلة التقديرية للمشروع؛

_ شهادة توضيح الوضعية اتجاهCNAS وCASNOS؛

_ قائمة المواصفات الموقعة من طالب القرض و DSA؛

_ قرار منح القرض من طرف البنك يحمل التوقيع؛

_ شهادة تثبت عدم حصول المقترض على قرض آخر من بعض المؤسسات المالية بما فيهم الصندوق الوطني للتعاضديات الفلاحية CNMA.

الفرع الثاني: إجراءات منح القرض

– يتوجه المورد إلى وكالة(ANJEM/CNAC/ANSEJ)يطرح المشروع؛

_ يختار المقترض مستشار يناقش معه هذا المشروع ويقوم بدراسة تقنية اقتصادية للمشروع؛

_ تعيين لجنة لمعرفة مدى قدرة المقترض على القيام بهذا المشروع وأخذ الموافقة من اللجنة؛

_ يرسل الملف بعد الموافقة الأولية عليه؛

– تقوم لجنة القروض بفحص الملف والتأكد على احتواءه على جميع الوثائق الضرورية، والتأكد من الجدوى المالية للمشروع والموافقة عليه؛

_ ترسل وثيقة القبول إلى الوكالة المنتمي إليها المقترض لإكمال باقي الإجراءات المتبقية لمنح القرض؛

_ وفي الأخير ترسل الموافقة للمقترض بقبول طلبه مباشرة و إتمام ما تبقي من الوثائق التالية:

_ فتح حساب بنكي للمقترض؛

_ يضع المقترض المبلغ المساهم به؛

_ ترسل جميع الوثائق للبنك للجهوي للموافقة عليه؛

_ تضع الوكالة مبلغ القرض في حساب المقترض وتمنحه شيك بدفعة أولية تقدر بـ30%من مساهمة البنك باسم المورد؛

_ يقدم المورد فاتورة بمبلغ العتاد للمقترض ويرسل واحدة أخرى للبنك من أجل الحصول على المبلغ المتبقي بقيمة 70%؛

_ يقوم العميل بعدها بتثبيت تعهد الرهن الحيازي للعتاد الذي تم تمويل وشرائه وهذا طول مدة القرض،وكذلك التأمين على هذا العتاد،هذا كله في حالة قروض لتشغيل الشباب وقروض التأمين عن البطالة والقروض المصغرة، أما غالبية القروض الأخرى يكون تعامل العميل مباشرة مع البنك وتبقي الإجراءات المتبعة في منح القرض نفسها.

المطلب الثالث: آجال معالجة ملفات القروض

على البنك أن يعطي الأهمية لاستعمال الوسائل المناسبة من أجل المعالجة السريعة لعمليات القرض،وعادةمايكون ترتيب آجال الرد على الطلب بالتوافق مع المستويات المحددة في ميدان قدرة الالتزام.

_تقوم لجنة القروض بتقسيم الأعمال المالية للمقترض بالاعتماد على مؤشرين أساسيين وهما:

مؤشر الربحية (IR) = مجموع التدفقات النقدية ÷ قيمة الاستثمار

مؤشر استرداد المال = قيمة رأس المال ÷ التدفق النقدي

- و يقوم البنك قبل الموافقة على طلب المقترض بدراسة هذا الملف على مستوى المديرية العامة بالجزائرعلى مستوى المديرية الجهوية، ثم على مستوى الوكالة المنتسب إليها في الآجال التالية:

-على مستوى المديرية العامة: و تبلغ فترة الدراسة 60 يوما؛

-على مستوى المديرية الجهوية: و تبلغ فترة الدراسة 20 يوم؛

-على مستوى الوكالة: تبلغ فترة الدراسة 40 يوم.

ولما تنتهي آجال دراسة القرض تأتي آمال الموافقة عليه و تختلف حسب التسلسل في المديريات كالتالي:

-على مستوى المديرية العامة: و تبلغ آجال الموافقة 90 يوما؛

-على مستوى المديرية الجهوية: و تبلغ آجال الموافقة 30 يوما؛

-على مستوى الوكالة: و تبلغ فترة الموافقة 60 يوما.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لمشروع اقتصادي ممول من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأثره على التنمية الاقتصادية

بعد التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأنواع القروض التي يقدمها خاصة بوكالة سكيكدة 744 والإجراءات اللازمة التي يقوم بها لمعالجة الملفات سيتم التطرق في هذا المبحث أو إلى دراسة تطور مجموعة من القروض خلال قدرة معينة ومن ثم دراسة تطبيقية لمشروع اقتصادي من أجل التعرف ميدانيا على مختلف الإجراءات المالية و الإدارية المتبعة للحصول على القرض ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: دراسة تطور مجموعة من القروض خلال الفترة من 2018-2022

قبل الغوص في الدراسة التطبيقية لأحد المشاريع وتأثيرها على التنمية الاقتصاديةسيتم القيام بدراسة تطور القروض خلال الفترة المدروسة.

الفرع الأول: قروض الاستثمار الممنوحة خلال الفترة (2018-2022)

سيتم التطرق إلى الملفات المؤهلة ومبالغ قروض الاستثمار الممنوحة من طرف البنك – وكالة سكيكدة 744- وهذا خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى غاية سنة 2022، ويمكن عرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03: قروض الاستثمار الممنوحة خلال 2018-2022

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
عددالملفات المؤهلة	870	1120	540	980	1630
مبالغ القروض الممنوحة	3085426.40	10150333.59	901435.00	5998743.82	10708325.22

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مصلحة القروض بالبنك

الشكل رقم 04: تطور عدد الملفات المؤهلة من قروض الاستثمار خلال الفترة من 2018 إلى غاية 2022

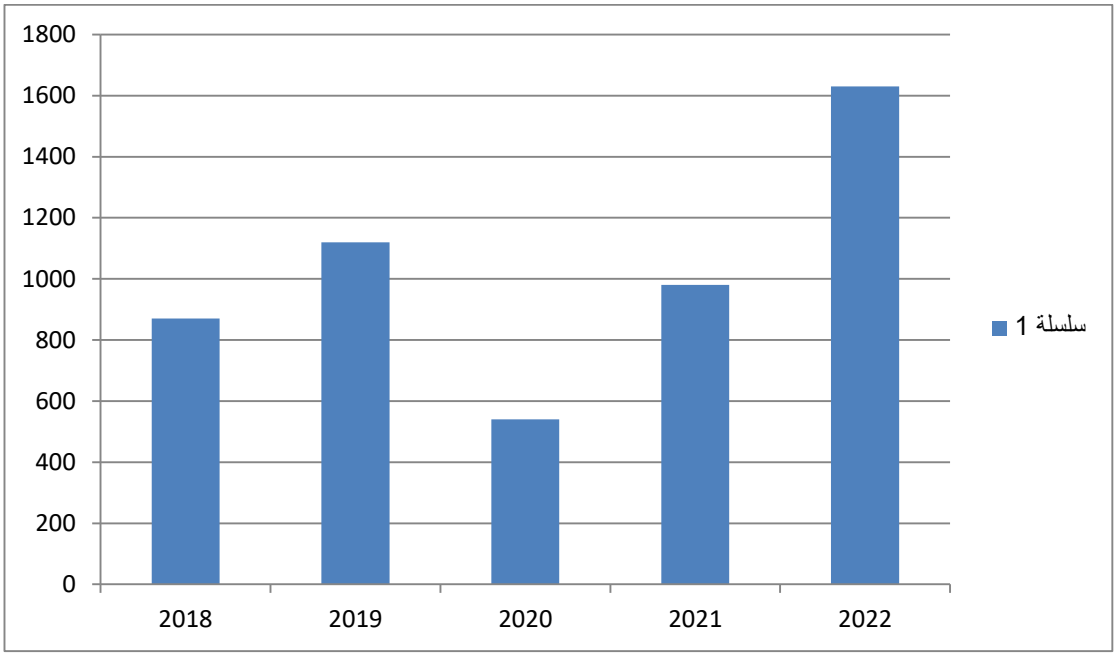

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

ونلاحظ من خلال هذا الشكل أن هناك ارتفاع في عدد الملفات المؤهلة للاستفادة من قروض الاستثمار، حيث أنه في سنة 2019 بلغت الزيادة بـ 250 ملف،أما في سنة 2020 انخفضت عدد الملفات ب 580 ملف، لتعود وترتفع سنة 2021 بـ 440 ملف واستمرارتفاع عدد الملفات المؤهلة في سنة 2022حيث بلغت الزيادة ب 650 ملف، وهذا ما يدل على زيادة نشاط البنك في دعم وتمويل المشاريع وبالتالي دعم تمويل التنمية الاقتصادية.

الشكل 05: تطور مبالغقروض الاستثمارالمقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2018-2022

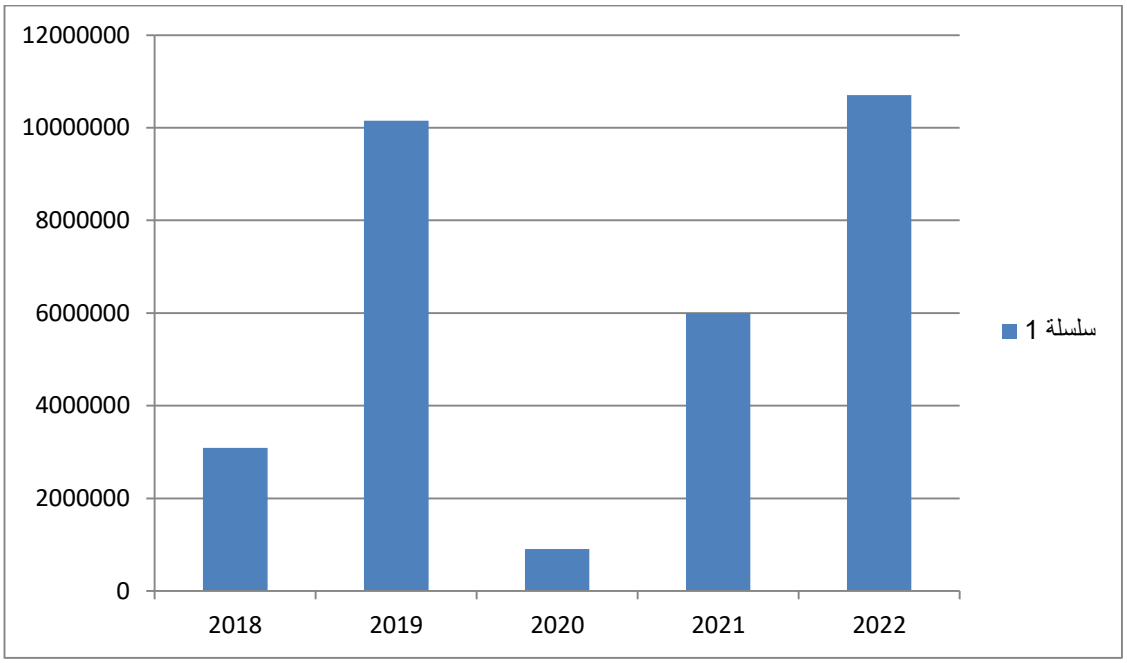

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

والملاحظ من الشكل أعلاه أن هناك ارتفاع في مبالغ القروض الممنوحة من طرف البنك، خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 لتنخفض بعدها سنة 2020، ثم ترتفع بنسبة كبيرة سنة 2021، وتواصل الارتفاع بنسبة أكبر سنة 2022 وهذا ما يدل على أن البنك مستمر في زيادة نشاطه وتعاملاته البنكية مما يساهم في تطوير عملية التنمية.

الفرع الثاني: قروض الاستغلال الممنوحة خلال الفترة (2018-2022)

وسيتم في هذا الفرع عرض مختلف الأرقام المشيرة لما قدمه البنك من قروض الاستغلالومبالغها وهذا خلال الفترة المدروسة والتي يمكن عرضها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 04: الملفات المؤهلة ومبالغ قروض الاستغلالالممنوحة من طرف البنك خلال (2018-2022)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
عددالملفات المؤهلة	260	294	90	120	320
مبالغ القروض الممنوحة	1115243.00	1180240.00	635421.00	947502.00	1450.378.50

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات مقدمة منطرف البنك

الشكل رقم 06: عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلالالممنوحة من 2018-2022

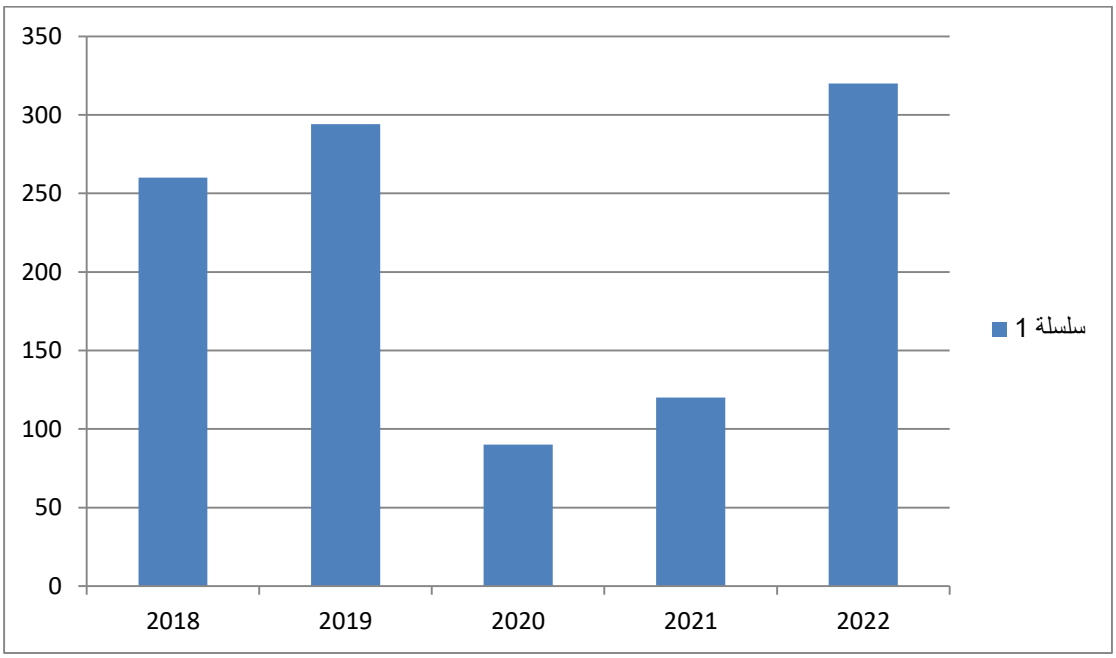

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

ونلاحظ من خلال هذا الشكل أن هناك زيادة في عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال المقدمة حيث في سنة 2019 بلغت الزيادة بـ 34 ملف، أما في سنة 2020 انخفض عدد الملفات بـ 204 ملف، لتعود وترتفع في سنة 2021 بزيادة بلغت بـ 30 ملف،واستمرت الزيادة في عدد الملفات المؤهلة بنسبة أكبر سنة 2022 حيث بلغت 200 ملف، وهذا يدل على زيادة تمويل البنك لقروض الاستغلال.

الشكل رقم 07: تطور مبالغ قروض الاستغلالالممنوحة الفترة من 2018-2022

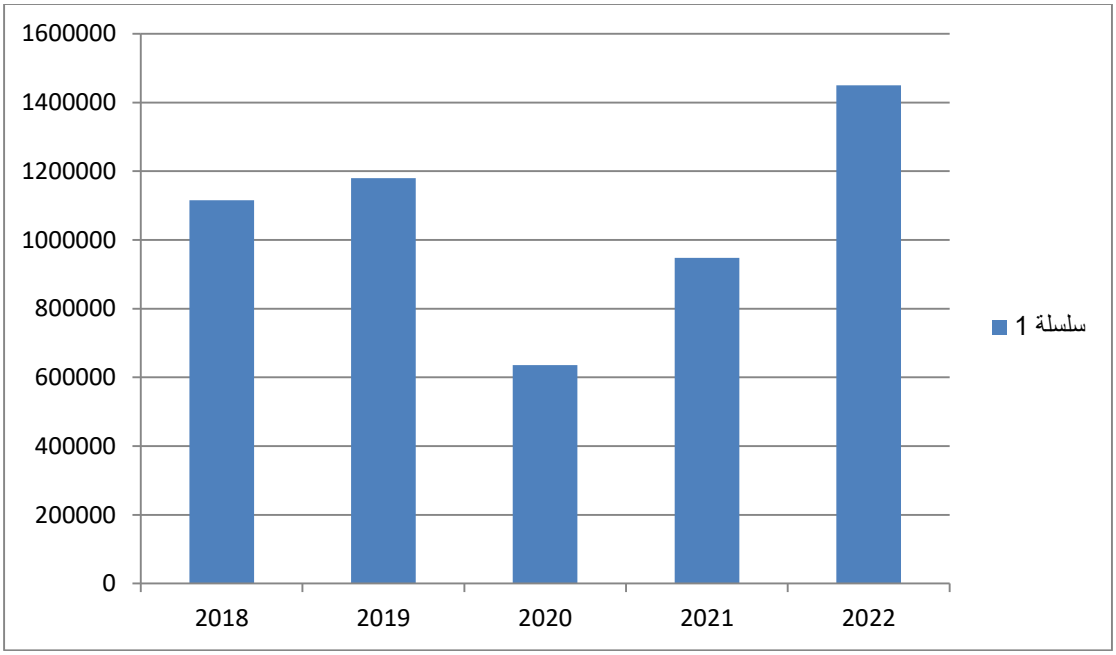

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

والملاحظ من الشكل أعلاه أن هناك ارتفاع محسوسا في مبالغ قروض الاستغلال المقدمة من طرف البنك خلال سنة 2018 وتواصل الارتفاع بسنة كبيرة سنة 2019، ثم تنخفض في سنة 2020،وتعاود الارتفاع بنسبة أكبر سنة 2022، وهذا يدل على أن البنك مستمر في زيادة نشاطه وتمويل المشاريع مما سيساهم حتما في تطوير عملية التنمية.

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لمشروع اقتصادي

من أجل الوقوف على الكيفية التي يتم بها منح قرض من أجل تمويل مشروع ما، تم الحصول على ملف قرض خاص (بمؤسسة لتربية المائيات) من قبل مصلحة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة سكيكدة 744- والتعرف ميدانيا على مختلف الإجراءات والشروط العامة المتبعة حتى الحصول على هذا النوع من القروض.

الفرع الأول: تقديم الجهة الطالبة للقرض

وتتمثل في:

- مؤسسةSARL ROYAL AQUA : شركة ذات المؤسسة المحدودة المسماة " روايالأكو" ؛
- النشاط : تربية الأحياء المائية(AQUA CULTURE).
- الطبيعة القانونية SARL :شركة ذات المسؤولية المحدودة؛
- مجال النشاط: صيد الأسماك(PECHE).

●مقرها: بلدية المرسى بالمكان المسمى" الرميلة" على مساحة بحرية تقدر ب 10 هـ.

●مدة القرض: قرض قصير المدى بحيث تقدر مدة الاهتلاك بـ 8 أشهر و مدة الاستعمال بـ 18 شهر حيث قام صاحب المؤسسة بطلب قرض قصير المدى مدعم بمبلغ 170000000.00دج.

●الغرض من القرض: تمويل مشروع مزرعة لتربية الأحياء المائية في الأقفاص العائمة بالبحر لتوسيع.

أسماك.الدنيس(Daurades) وباس البحر (Loup) ولهذا طلب القرض من أجل:

*شراء الاصبعيات والتي هي عبارة عن أسماك صغيرة تسمى (Alevins) والمواد الغذائية الخاصة بها.

*دفع قسط التأمين ورواتب الموظفين بالمزرعة بحيث يقدر عدد العمال بـ 15 عامل.

الفرع الثاني: تقديم المشروع والضمانات المقدمة للبنك

أولا: تقديم المشروع

يتعلق المشروع بتمويل مؤسسةSARL ROYAL AQUA والتي هي عبارة عن مزرعة لتربية المائيات في الأقفاص العائمة في البحر حيث يقوم بشراء الاصبعيات والمواد الغذائية الخاصة بها من أجل توسيعها للحصول على أسماك الدنيس(Daurades) وباس البحر(Loup) وإعادة بيعها في الأسواق.

وعلى هذا الأساس طلبت المؤسسة الحصول على قرض من البنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة سكيكدة 744- بقيمة 170000.000.00 دج والجدول التالي يوضح تكلفة المشروع أي هيكل الاستثمار:

جدول رقم05: توزيع تكلفة المشروع

البيان	المبلغ الوحدة بـ دج
شراء الاصبعيات(Alevins)	23000000
الأغذية الخاصة بالأسماك (Aliments)	122000000
رواتب العمال (Masse saline)	12000000
التأمين (Assinamce)	13000000
المجموع:	170000000

المصدر: منإعداد الطالبة بالاعتماد على فواتير مقدمة للبنك

ثانيا: الضمانات المقدمة للبنك

-معدات تم اقتناءها وتركيبها بالفعل في البحر بقيمة 130000000.00دج؛

-فيلا تقع في ولاية باتنة بمساحة 303 م² بقيمة 70000000.00دج؛

-قوارب كاتامار(Catamara) بقيمة 50000000.00دج.

الفرع الثالث: قائمة الشروط التي يطلبها البنك

يمنح البنك للمقترض قرضا حسب الشروط الخاصة والعامة المحددة كما يلي:

أولا: الشروط الخاصة للقرض

يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم 06: مضمون الشروط الخاصة بالقرض

نوع القرض	المبلغ	مدة الاستهلاك	مدة الاستعمال
قرض قصير المدى مدعم خاص بتربية المائيات	143850791.68دج 2500000.00دج	08 أشهر	18 شهرا

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة سكيكدة 744-

ومن هنا يقوم المقترض بتقديم الضمانات للبنك والمتمثلة في:

-الرهن العقاري لفيلا كائنة بباتنة بتقرير الخبرة؛

-الرهن للسفينة بتقرير الخبرة؛

-رمز المعدات الممولة منها الأقفاص وملحقاتها.بالإضافة إلى تقديم:

-الوضعية الجبائية مصفاة أو مجدولة؛

-إمضاء سندات الأمر؛

-إتفاقيةالقرض؛

-الكفالة التضامنية؛

-شهادة التأهيل لدعم الصندوق الوطني للصيد البحري وتربية المائيات؛

-عقد التأمين على العتاد الممول.

ثانيا:الشروط العامة للقرض

وتشمل العناصر التالية:

- لابد على المقترض الحاصل على القرض أن يستعمله في تمويل المشروع الذي تم الاتفاق عليه؛
- يمنح القرض لمدة أو لفترة التأجيل المنصوص عليها ضمن الشروط الخاصة؛
- معدلات الفائدة المطبقة على القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول؛
- يتم إخطار المقترض بكل التعديلات في النسبة القاعدية ويصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد أو تحفظ.

المطلب الثالث: نتائج المشروع وأثره على التنمية الاقتصادية

يعود القرض بفائدة كبيرة على التنمية الاقتصادية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فمن خلال المشروع المقدم تم التوصل إلى الاستنتاجات والآثار التالية:

- ساهم هذا المشروع في امتصاص البطالة من خلال توظيف 15 عامل وبالتالي تحسين المستوى المعيشي لهؤلاء العمال؛
- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة سكيكدة744 – بدور إيجابي في تمويل المشروعات وهذا ما يؤدي إلى تنمية وتطوير الاقتصادالجزائري؛
- نجاح المشروع يزيد من دخل المقترض وهذا سيعود بالنفع عليه ومن جهة أخرى سيدفعه بالاحتفاظ بجزء من الأرباح على شكل ودائع بالبنوك التجارية تحسبا للاستفادة منها مستقبلا أو لتمويل مشاريع أخرى، وبهذا يستعمل البنك هذه الأموال لتمويل مشاريع تخدم خطة التنمية الاقتصادية، أيضا ستزيد نسبة هذا المبلغ في البنك بحسب المدة التي أدخر بها القرض وأيضا حسب معدلات الفائدة الممنوحة؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة سكيكدة 744– يوفر منتجات مالية متنوعة موجهة للمؤسساتبحيث يوفر قروض استثمارية واستغلالية وعدة أنواع أخرى؛
- الزيادة المستمرة في مبالغ القروض الممنوحة من طرف البنك تساهم في توفير مناصب شغل جديدة مع كل مشروع يقوم بتمويله وزيادة في أرباحه أي زيادة قدرته على منح الائتمان؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

بعد تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتعرف على هيكله التنظيمي، والمهام التي يقوم بها خاصة فيما يتعلق بإجراءات منح القروض، والشروط الواجب توفرها ومختلف الوثائق اللازمة التي يعتمد عليها البنك في دراسة ومعالجة ملفات طلبات القروض، والتطرق لأنواع القروض التي تقدمها وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة سكيكدة744 اتضحإقبال كبير نوعا ما من أجل الاستفادة من هذه القروض نظرا لارتفاع عدد الملفات المؤهلة، ومنه يمكن القول أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، و يرجع هذا للحجم و نوعية المشاريع التي يقوم بتمويلها و التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، والتي تدور حول الأهمية الكبيرة للقروض البنكية وأثرها على التنمية الإقتصادية، ولمعالجة هذه الإشكالية تم القيام أولا بعرض الجانب النظري لكل من القروض البنكية والتنمية الإقتصادية، فقد تم التعرف على ماهية القروض البنكية وأهميتها في إنعاش الاقتصاد، وكذا أنواعها المختلفة، كما تم التطرق أيضا إلى مفهوم التنمية الإقتصادية وأهدافها وأهم متطلباتها بالإضافة إلى نظرياتها، حيث تبين أن للقروض البنكية دور مهم في تمويل عملية التنمية الإقتصادية ولها تأثير على مختلف المؤشرات الإقتصادية.

ومن خلال الدراسة التطبيقية أين تم عرض دراسة ميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة سكيكدة 744– تبين دور البنك في منح القروض ودعم العديد من المؤسسات والوصول إلى مدى مساهمتها في دفع عجلة التنمية الإقتصاديةمن توفير لمناصب الشغل وتحسين مستوى الذخل الفردي و القومي لما تقدمه لمختلف المشاريع التنموية.

أولا: نتائج الدراسة

من خلال هذا البحث تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها:

- ✓ يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدور إيجابي في تمويل العديد من المشاريع وهذا يؤدي إلى التنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري؛
- ✓ يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض استثماريةواستغلالية وعدة أنواع أخرى موجهة لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الزراعي والفلاحي؛
- ✓ زيادة حجم القروض الممنوحة من طرف البنك يساهم في توفير مناصب شغل جديدة مع كل مشروع يقوم بتمويله ترافقها زيادة في أرباح البنك ورفع مستوى التنمية الاقتصادية خاصة المحلية؛
- ✓ للقروض البنكية أثر كبير ودور فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ثانيا: إختبار الفرضيات

انطلاقا من محتوى الدراسة و النتائج المتوصلتم القيام باختبار صحة الفرضيات كما يلي:

●**الفرضية الأولى:** تعمل القروض البنكية على تلبية الحاجات التمويلية للقطاعات الإقتصادية المختلفة، وذلك لأن القروض البنكية تعتبر نشاط اقتصادي مهم و لها تأثير متشابك و متعدد الأبعاد على الاقتصاد وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاءه وهذا يعني أن **الفرضية صحيحة.**

●**الفرضية الثانية:** تعتبر التنمية الإقتصادية مجموعة إجراءات وتدابير تعمل على تغيير وتطوير هيكل الاقتصاد القومي، وهذا من خلال التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة بالإضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل الفردي و منه **الفرضية صحيحة.**

●**الفرضية الثالثة:** يلعب التمويل عن طريق القروض البنكية دور فعال في إنعاش الاقتصاد وتحقيق التنمية الإقتصادية، وهذا من خلال دعم العديد من المؤسسات وتمويل مختلف المشاريع والتي تعود بالمنفعة بالنسبة للمستثمرين وأيضا للبنك وبالتالي رفع مستوى التنمية الاقتصاديةومنه فإن هذه**الفرضية صحيحة.**

●**الفرضية الرابعة:** يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة سكيكدة 744– مجموعة من القروض الاستثمارية سواء في إطار تدابير الدعم أو قروض لصالح المشاريع الإقتصادية، والتي تساهم في دفع عجلة التنمية الإقتصادية حيث يوفر البنك قروض استغلالية واستثماريةبالإضافة إلى مساهمة البنك في دعم الوكالة الوطنية لتدعيم الشباب ENSEJ وأيضا الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة CNAC وما يرافقها من توفير مناصب الشغل وزيادة أرباح البنك وزيادة قدرته على منح الائتمان وهذا يعني أن **الفرضية صحيحة.**

ثالثا: توصيات واقتراحات الدراسة

على ضوء النتائج المتحصل عليها يمكن طرح بعض التوصيات والاقتراحات التالية:

– تدخل الدولة كعنصر رئيسي من أجل تنظيم العمل ووضع خطة منسقة بينها وبين جميع المؤسسات المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية خاصة البنوك التجارية؛

– تشجيع الأفراد على الاقتراض من أجل إنشاء مشاريع مربحة اقتصاديا؛

– توفير المراقبة والمتابعة في فعاليات المشاريع الممولة من طرف البنك؛

– الاختيار الجيد لنوعية لمشاريع الممولة.

رابعا: آفاق الدراسة

رغم المحاولة بالإلمام بكل الجوانب المتعلقة بهذه الدراسة لكن تظل عبارة عن جهد متواضع قابل للنقد والذي من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى مكملة في سبيل إثراء البحث العلمي، فيمكن اقتراح المواضيع التالية:

– دور الاختيار الجيد لنوعية المشاريع في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؛

– إشكالية القروض المصرفية في تحقيق النمو الاقتصادي؛

– دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية.

قائمة

المراجع

قائمةالمراجع :

I. المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. إبراهيم منير هنيمي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، مركز دالتا للطباعة والتوزيع، الإسكندرية ،1999 .
2. أحمد علي دغيم، إقتصاديات البنوك مع نظام إقتصادي عالمي جديد، مكتبةالدبولي، الإسكندرية ،1989.
3. أحمد غنيم، صناعات القرارات الإئتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة البنك، مطبعةالمستقبل، الإسكندرية، الطبعة الثانية ،1999.
4. أحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
5. حمزة محمود الزبيدي، إدارةالإئتمان المصرفي والتحليل المالي، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، الطبعةالثانية، كمان، الأردن، 2002.
6. حمزة محمود الزبيدي، إدارة البنوك (إستراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان) ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
7. شاكر القزويني، محاضرات في إقتصادالبنوك، مطبوعاتجامعية، بنعكنون، الجزائر، الطبعة الثانية ،2000.
8. صلاح الدين حسن السيسي، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الإقتصادية، دار الوسام للطباعة والنشر ،لبنان ،الطبعة الأولى1998.
9. الطاهر لطرش، تقنياتالبنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبقةالسادسة، الجزائر ،2007.
10. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعةالأولى ،2000.
11. عبد المعطي رضا رشيد ومحفوظ أحمد جودة، إدارةالإئتمان، دار وائل للنشر، الطبعةالأولى، كان، الأردن،1999.
12. محمد صالح تريكي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
13. محمد صلاح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية والبورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، 2008.
14. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية، الداب الجامعية ، الإسكندرية، مصر،2000.
15. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنميةالإقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2007.
16. مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)، دار واكل للنشر، الطبعة الأولى، عمان ، 2007.

17. ناظم محمد الشمري، النقود، والمصارف، مديريةالكتب، الطباعةالجامعية، العراق، 1995.
18. يسرى أبو العلا، علمالإقتصاد، دار الفكر الجامعية، الطبعة الأولى الإسكندرية،2008.

ثانيا : المذكرات و الأطروحات

1. أمير معيزة مسعود، مصادر تمويل الاحتياجات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد الاستدانة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر،2016.
2. أنين فائق، أثر تنويع محفظة القروض على عائد و مخاطر المحفظة ، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، 2012.
3. حياة التجار ، إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاق بازل ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،الجزائر ،2014.
4. دعاء محمد زايدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني ، مذكرة ماجستير في المحاسب و التحويل ، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.
5. عادل هبال، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012.
6. محاجية نصيرة، وظيفة الهندسة، المالية في البنوك، مذكرة ماجستير شعب محاسبة و مالية ، جامعة 8 ماي 45، قالمة، 2006.
7. هشام بن عزة، دور القرض الإيجاري "leasing" في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير في الإقتصاد، تخصص مالي دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2012.

ثالثا : المجلات

1. بن حمو فايزة و دريس رشيد، معوقات ثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، ومخبر المجتمع ومشاكل التنمية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الثالث ديسمبر، 2015.
2. رحال علي، التقارير المالية، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2007.

رابعا : ملتقيات ومداخلات

1. حرفوش سهام وصحراوي إيمان، مداخلة بعنوان دور الأساليب الحديثة لادارة المخاطر الإئتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية الملتقى العلمي الدولي، حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية أيام 20-21 أكتوبر 2009.

2. محمد فرحي ومحمد قويدي، التنمية الاقتصادية في الإسلام مفهومها طبيعتها وأهدافها، الملقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي جامعة قالمة، 03-2012/12/04.

خامسا : مواقع إلكترونية

1. خالد عبد الهادي، البنوك ودورها في التنمية الإقتصادية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني.
2. http://hekal 23.blog spot.com /2011/05/blog.post .html.

تاريخ البحث: 2023/04/30، ساعة البحث 21:00.

3. حامد عباس محمد المرزوك، أثر التنمية الإقتصادية للقروض، محاضرة منشورة على الموقع الإلكتروني:
4. http:fr.scribd.com/dac/27103412 تاريخ البحث : 2023/06/01.ساعة البحث 13:00.

II.مراجع باللغة الأجنبية :

1. Ben halimaAnnour ,pratique des techniques bancaire avec référence à l'Algérie, édition dahlab ,Alger ,1997.

الملاحق

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE LA PECHE ET DES PRODUCTIONS HALIEUTIQUES
DIRECTION DE LA PECHE ET DE L'AQUACULTURE DE LA WILAYA DE SKIKDA

Annexe de l'attestation d'éligibilité N° : 01/21 du 08/02/2022

Les informations sur le bénéficiaire, la liste et les montants des travaux et des actions éligibles au soutien du fonds (FNDPA)

1/ Bénéficiaire :

Non et prénom	TOUATI Fouad
Qualité	Gérant
Société	Sarl Royale Aqua
Siège du projet	La Marsa
Nature du projet	Pisciculture marine en cages flottantes
Capacité de production (tonne)	600
Emplois	15

2/ La liste et les montants des travaux et des actions éligibles au fonds (selon la nomenclature des activités éligibles) :

	Liste des travaux et des actions éligibles	Montants plafonnés en (DA/TTC)
1	Alevins	23 000 000
2	Aliments	122 000 000
3	Masse salaire	12 000 000
4	Assurance	13 000 000
Total		170 000 000

Le président de la commission locale

مدير الصيد البحري

REDMI NOTE 8
AI QUAD CAMERA

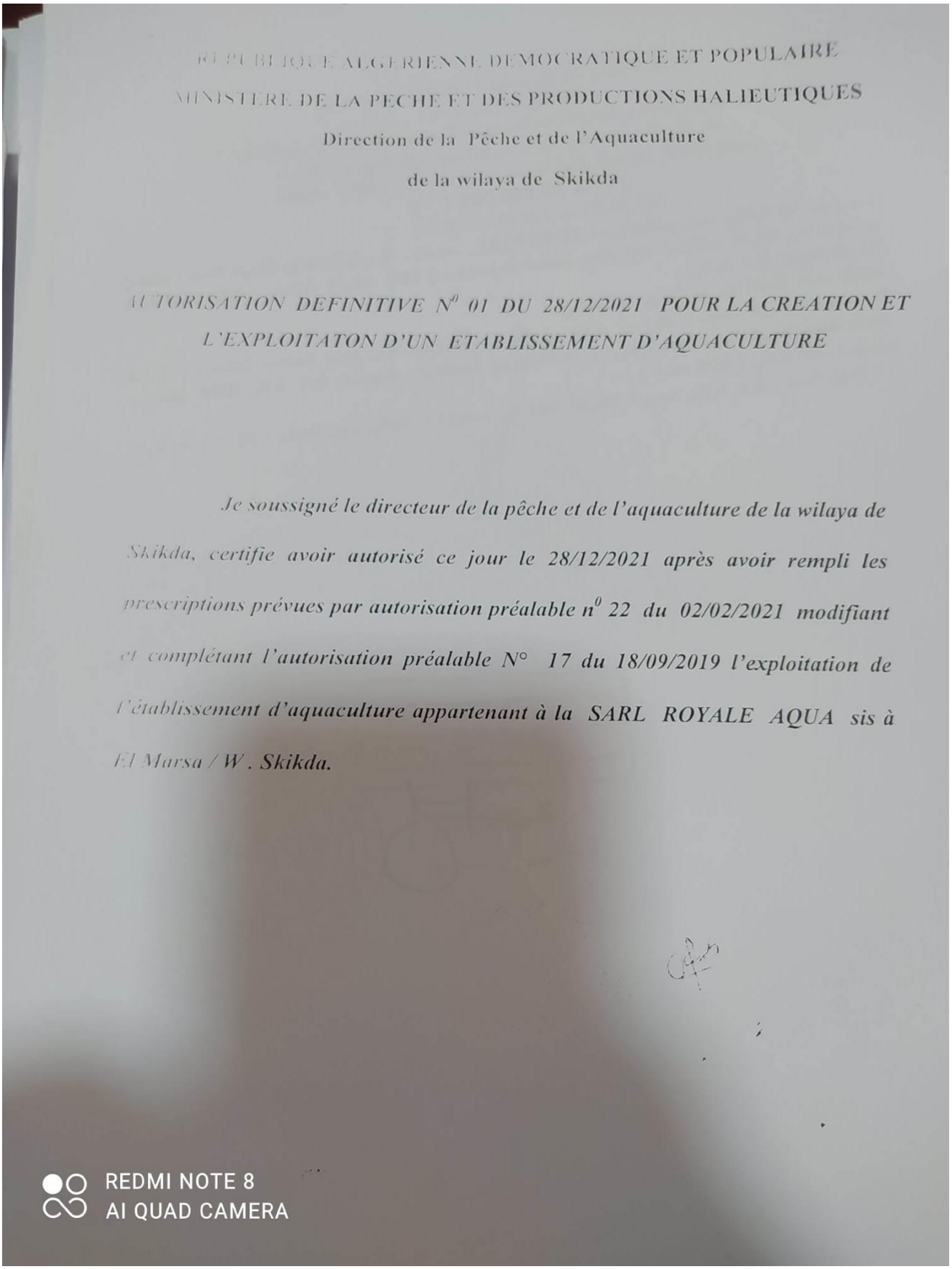

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE LA PECHE ET DES PRODUCTIONS HALIEUTIQUES

Direction de la Pêche et de l'Aquaculture

de la wilaya de Skikda

AUTORISATION DEFINITIVE N° 01 DU 28/12/2021 POUR LA CREATION ET L'EXPLOITATON D'UN ETABLISSEMENT D'AQUACULTURE

Je soussigné le directeur de la pêche et de l'aquaculture de la wilaya de Skikda, certifie avoir autorisé ce jour le 28/12/2021 après avoir rempli les prescriptions prévues par autorisation préalable n° 22 du 02/02/2021 modifiant et complétant l'autorisation préalable N° 17 du 18/09/2019 l'exploitation de l'établissement d'aquaculture appartenant à la SARL ROYALE AQUA sis à El Marsa / W . Skikda.

REDMI NOTE 8
AI QUAD CAMERA

SARL ROYALE AQUA
EL Remila ,el Marsa , w . skikda
NIF 001721014438119
RC :21/00-0144381 B17

Skikda le 19 décembre 2021

Monsieur le Directeur de la Banque
de l'Agriculture et du Développement Rural
Agence de SKIKDA

Objet :demande de crédit d'exploitation

Monsieur,

Afin de pouvoir réaliser notre projet, nous nous permettons de solliciter les services de votre établissement pour un prêt bancaire. Notre ferme aquacole spécialisée dans l'élevage intensif de la daurade royale et le loup de mer en cages flottantes est déjà installée à EL-MARSSA , et nous ressources actuelles ne nous permettent pas d'entrer en exploitation sans un appui financier complémentaire.

Je vous informe que le reste de l'investissement (Catamaran, matériels de plongés...) sera financé par les moyens financiers de l'entreprise. Notre besoin en financement de l'exploitation s'élève à ***cent soixante dix millions de dinars*** *(170.000.000,00 DA)* bonifié et qui sera remboursé dans un délai maximum de deux ans.

Pour les garanties nous vous proposons les biens suivants :
Matériels déjà acquis et installés en mer évalués à **130.000.000,00 DA**
villa sis à BATNA, d'une superficie de 303 m^2 évalué à **70.000.000,00 DA**
Bateaux catamaran évalués à **50.000.000,00 DA**

En vous remerciant par avance de l'attention que vous porterez à notre demande, je vous prie d'agréer, Monsieur le Directeur, l'expression de mes salutations distinguée

LE GERANT

TOUATI FOUAD

REDMI NOTE 8
AI QUAD CAMERA

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

"AUTORISATION D'ENGAGEMENT"

(ANNEXE A L'EMANANT DE LA GESTION DES CREDITS)

Date : 24 MAI 2022

Organe de décision (1) : DGAE

Structure émettrice (2) : DFAPA

N° Compte : 744000212830076 ID : 01446524

Agence domiciliataire : SKIKDA 744

Groupe d'appartenance : /

Date du comité : 17/05/2022 N° : 7/6

Emprunteur : SARL ROYAL AQUA

Activité : Aquaculture

GRE de rattachement : SKIKDA « 021 »

CRE : /

Type de prêt ou de crédit	Montant "4"	Validité "5"	Limite Utilisation "6"	Durée Amort. "6"	Différé Partiel "7"	Différé Total "7"	Taux ou marge "7"	Taux Comm. Engagt.
1-CREDOC/REMDOC de 899 067,45 euros R/CCT bonifié type « 00-16 » **destiné à l'achat d'alevins et aliment (*)**	143 850 791,68 DA	/	18 mois	06 mois	/	/	/	Selon Taux en vigueur
2-CCT **bonifié** type « 00-16 » destiné à la couverture des salaires (**) et assurance cheptel	25 000 000 DA	/	18 mois	06 mois	/	/	/	

Garanties bloquantes

-Hypothèque de la villa proposée sis à BATNA à expertiser par un expert conventionné avec la BADR

-Hypothèque du CATAMARAN à expertiser par un expert conventionné avec la BADR

-Nantissement des équipements acquis à savoir les six (06) cages flottantes et accessoires

-CSL des associés

Réserves bloquantes

-LCAC des associés

-Attestation d'éligibilité à la bonification des intérêts issus des CCT bonifiés

-Attestations fiscale et parafiscale récente apurée ou avec échéancier

- Convention de prêt dûment signée et enregistrée ;

- Signature de billet à ordre ;

- DPAMR des équipements avec subrogation au profit de la banque.

BADR SKIKDA 744 Arrivée N° : 8029/22 03 JUIN 2022

Garanties non bloquantes

-Néant

Réserves non bloquantes

-DPAMR cheptel avec subrogation au profit de la banque

Observation :

-(*) la C/V en DA est calculée provisoirement à 1 euro=160 DA. Elle peut être réajustée en fonction des fluctuations du cours au jour de la réalisation des lettres de crédit, néanmoins le montant de la ligne de crédit (01) ne doit pas dépasser le plafond de 145 000 000 DA (tout dépassement doit être supporté par le client).

(**) Le déblocage des fonds relatifs aux salaires se fera une fois l'entrée en exploitation.

-Les droits de douanes et la TVA sont à la charge du client.

- Les frais liés aux opérations internationales sont à la charge du client conformément au règlement en vigueur.

-La bonification du taux d'intérêt n'est définitivement acquise qu'en cas de respect de l'échéancier.

-La convention de prêt doit être enregistrée auprès de l'inspection d'enregistrement du timbre, territorialement compétente

-La mise en place de nos concours est subordonnée au recueil et validation des garanties.

-veillez à la domiciliation des recettes.

Réf. AUT 1

"1" Indiquer le comité ayant pris la décision.

"2" Indiquer la structure ayant émis l'autorisation.

"3" Indiquer le nom du groupe auquel appartient le client, au sens de l'instruction 74/94 de la Banque d'Algérie, et indiquer au verso l'engagement total du grou

"4" Lorsque le crédit doit servir à l'importation d'équipements, le montant en Dinars est donné à titre indicatif, lors de la réalisation prendre en considération le c

"5" A servir pour les crédits à court terme, à l'exception des crédits de campagne.

"6" A servir pour les crédits de campagne et les crédits d'investissement seulement, la durée d'amortissement comprend la durée du prêt moins la durée du dif

"7" A servir pour les crédits d'investissement.

Signature (s) Habilitée (s)

LA DIRECTRICE

REDMI NOTE 8
AI QUAD CAMERA

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

S. S. - 17, Bd. Colonel Amirouche - ALGER / Tél : 021 64 72 64 & 70 72 ...

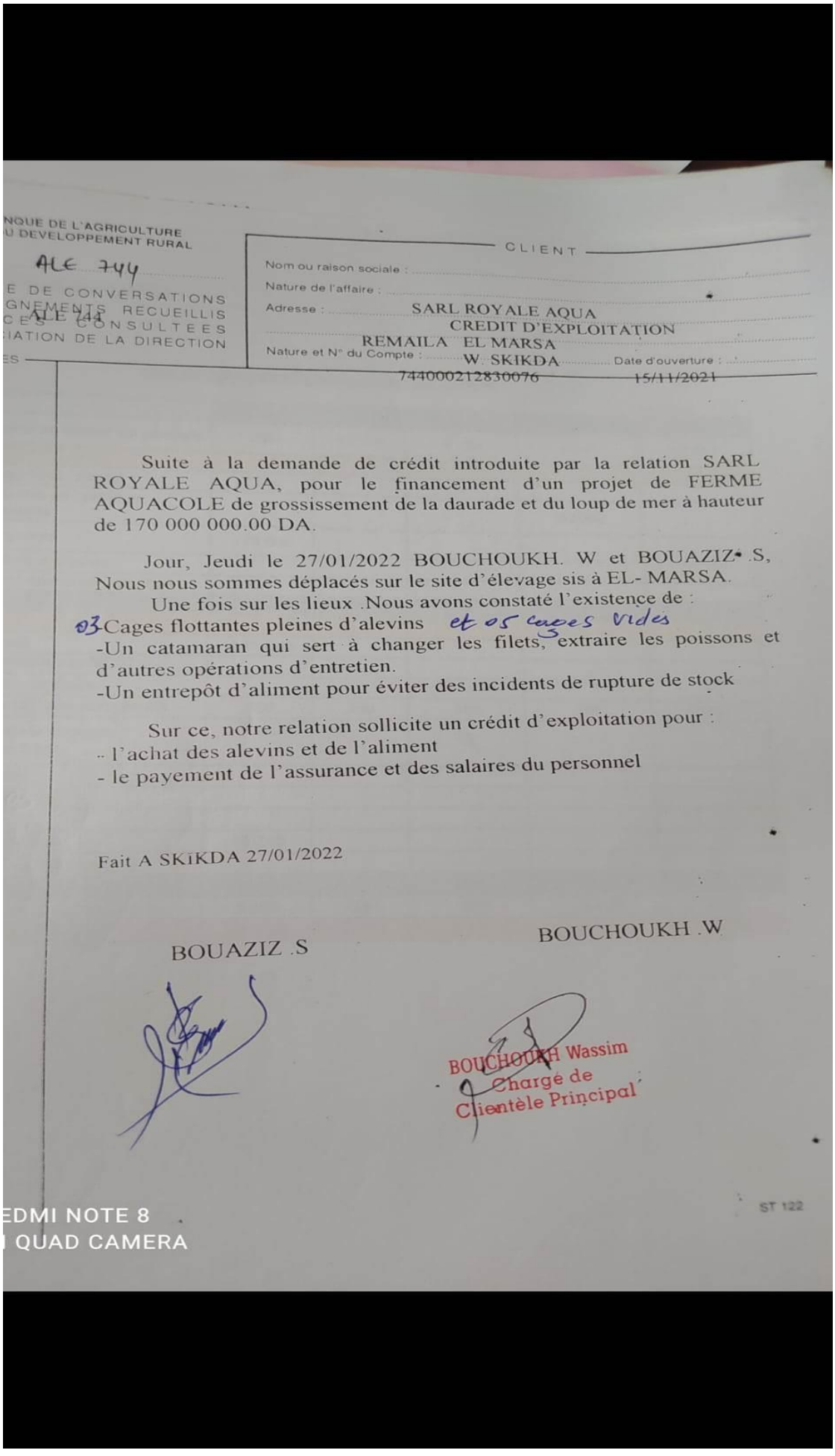

NQUE DE L'AGRICULTURE
U DEVELOPPEMENT RURAL

ALE 744

E DE CONVERSATIONS
GNEMENTS RECUEILLIS
CES CONSULTEES
IATION DE LA DIRECTION

ALE 744

CLIENT

Nom ou raison sociale :
Nature de l'affaire :
Adresse : SARL ROYALE AQUA
CREDIT D'EXPLOITATION
REMAILA EL MARSA
Nature et N° du Compte : W. SKIKDA Date d'ouverture :
744000212830076 15/11/2021

Suite à la demande de crédit introduite par la relation SARL ROYALE AQUA, pour le financement d'un projet de FERME AQUACOLE de grossissement de la daurade et du loup de mer à hauteur de 170 000 000.00 DA.

Jour, Jeudi le 27/01/2022 BOUCHOUKH. W et BOUAZIZ .S, Nous nous sommes déplacés sur le site d'élevage sis à EL- MARSA.

Une fois sur les lieux .Nous avons constaté l'existence de :

03 Cages flottantes pleines d'alevins et 05 cages vides

-Un catamaran qui sert à changer les filets, extraire les poissons et d'autres opérations d'entretien.

-Un entrepôt d'aliment pour éviter des incidents de rupture de stock

Sur ce, notre relation sollicite un crédit d'exploitation pour :

- l'achat des alevins et de l'aliment
- le payement de l'assurance et des salaires du personnel

Fait A SKIKDA 27/01/2022

BOUAZIZ .S

BOUCHOUKH .W

BOUCHOUKH Wassim
Chargé de
Clientèle Principal

ST 122

EDMI NOTE 8
QUAD CAMERA

- يتعهد المقترض بتسديد أصل القرض و الفوائد على أقساط حسب جدول التسديد المعد طبقا للشروط الخاصة لهذه الإتفاقية.
- إن كل تعديل في نسبة الفائدة المحددة في الشروط الخاصة يوجب مراجعة جدول التسديد.

المادة 8: الضمانات

- لضمان الوفاء بأصل القرض، الفوائد، المصاريف و العمولات المتعلقة بالقرض موضوع الإتفاقية، يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك.
- تكون مصاريف التسجيل و المصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض.

- إن أي تبديد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقترض حسب شروط الإتفاقية، بالإضافة إلى إلغاء القرض متابعته قضائيا.
- استعمال القرض مرتبط بالاستلام الفعلي للضمانات.

المادة 9: التسديد المسبق للقرض

للمقترض الحق في التسديد المسبق للقرض جزئيا أو كليا التسديد الجزئي يقتطع من الأقساط المتباعدة.

المادة 10: الترخيص بالخصم

يعطي المقترض ترخيص للبنك للخصم الفوري من حسابه للمبالغ التي تكفي لتسديد الأقساط من اصل و فوائد وكذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واجبة الأداء (عمولات- مصاريف-ضرائب).

المادة 11: شروط الفسخ

في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الداء من اصل، فوائد و مصاريف أخرى و ملحقات، فإن البنك يحتفظ بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض، خاصة في الحالات التالية:

4/6

REDMI NOTE 8
AI QUAD CAMERA

المادة 3: مدة القرض

- يمنح القرض لمدة و لفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصة.
- غير انه إذا كان القرض موضوع هذه الإتفاقية لم يسجل بداية الاستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة، فإن هذه الإتفاقية تعتبر ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدها.

المادة 4: نسبة الفائدة المتغيرة

- إن نسبة الفائدة المطبقة على إستعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول وإضافة إلى النسبة المحددة في الشروط الخاصة.
- تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية.
- يتم إخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية، و يصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد أو تحفظ.

المادة 5: الرسوم و العمولات

- تكون جميع الرسوم و العمولات المرتبطة بمنح و استعمال القرض على عاتق المقترض، إلى جانب الرسوم و العمولات الأخرى التي تضاف لاحقا و ذلك طبقا للنصوص التشريعية و التنظيمية.

المادة 6: كيفية استعمال القرض

- إن القرض موضوع هذه الإتفاقية يتم استعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة الموطنة للمقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة.
- ترخص استعمالات القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك و كذلك بالإمضاء على السندات لأمر.
- إن إثبات القرض و تسديده يكون حسب الكتابات و العمليات المسجلة من طرف البنك.

المادة 7: طرق التسديد

- عند نهاية فترة الإستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة، فإن الإستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل و الفوائد و هذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة.
- هذه السندات تعوض تلك المنصوص عليها في المادة السادسة (06) أعلاه.

3/6

REDMI NOTE 8
AI QUAD CAMERA

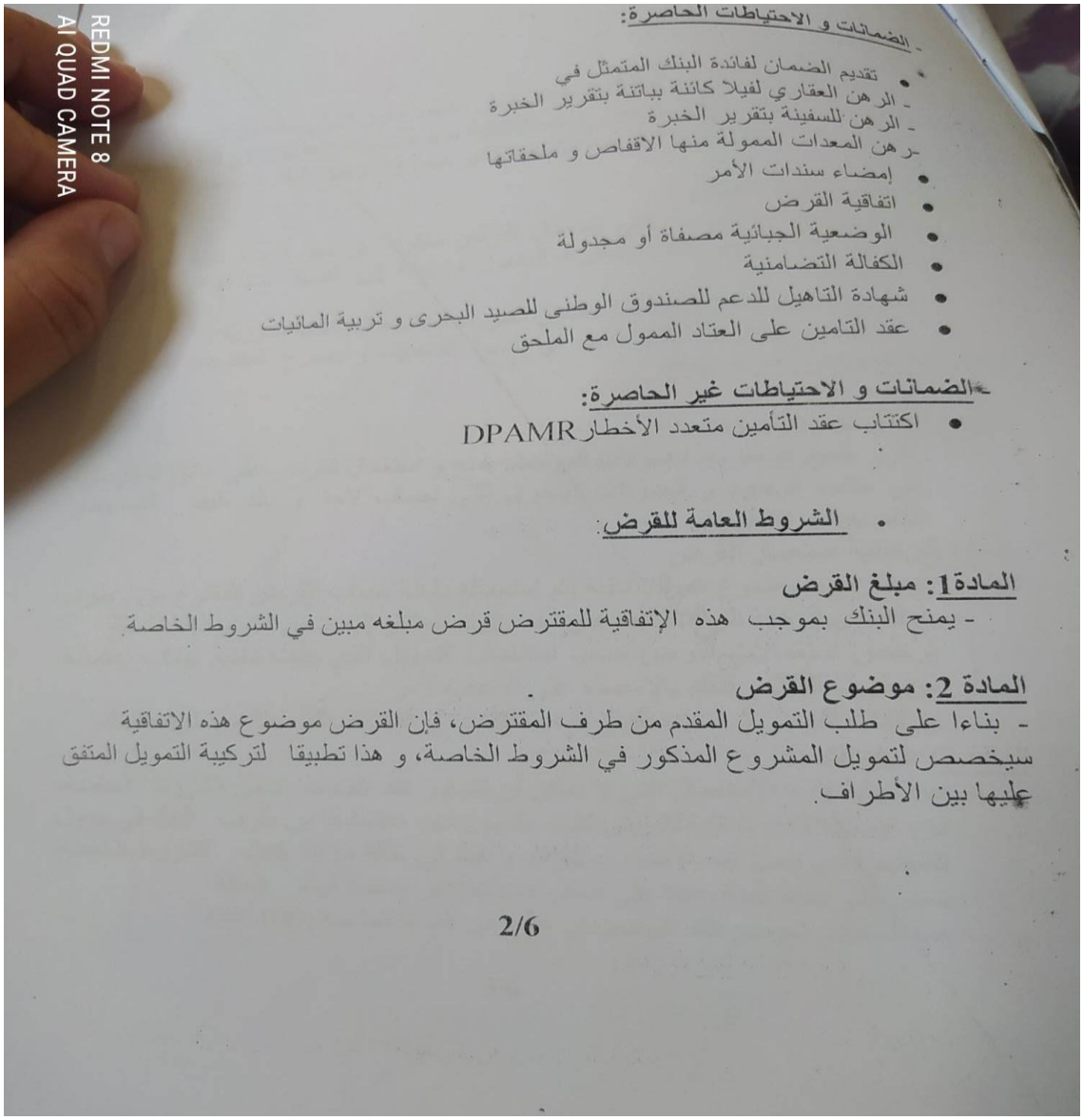

- الضمانات و الاحتياطات الحاصرة:

- تقديم الضمان لفائدة البنك المتمثل في
- الرهن العقاري لفيلا كائنة بباتنة بتقرير الخبرة
- الرهن للسفينة بتقرير الخبرة
- رهن المعدات الممولة منها الاقفاص و ملحقاتها
- إمضاء سندات الأمر
- اتفاقية القرض
- الوضعية الجبائية مصفاة أو مجدولة
- الكفالة التضامنية
- شهادة التاهيل للدعم للصندوق الوطني للصيد البحرى و تربية المائيات
- عقد التامين على العتاد الممول مع الملحق

- الضمانات و الاحتياطات غير الحاصرة:

- اكتتاب عقد التأمين متعدد الأخطار DPAMR

- الشروط العامة للقرض:

المادة1: مبلغ القرض

- يمنح البنك بموجب هذه الإتفاقية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخاصة.

المادة 2: موضوع القرض

- بناءا على طلب التمويل المقدم من طرف المقترض، فإن القرض موضوع هذه الاتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة، و هذا تطبيقا لتركيبة التمويل المتفق عليها بين الأطراف.

2/6

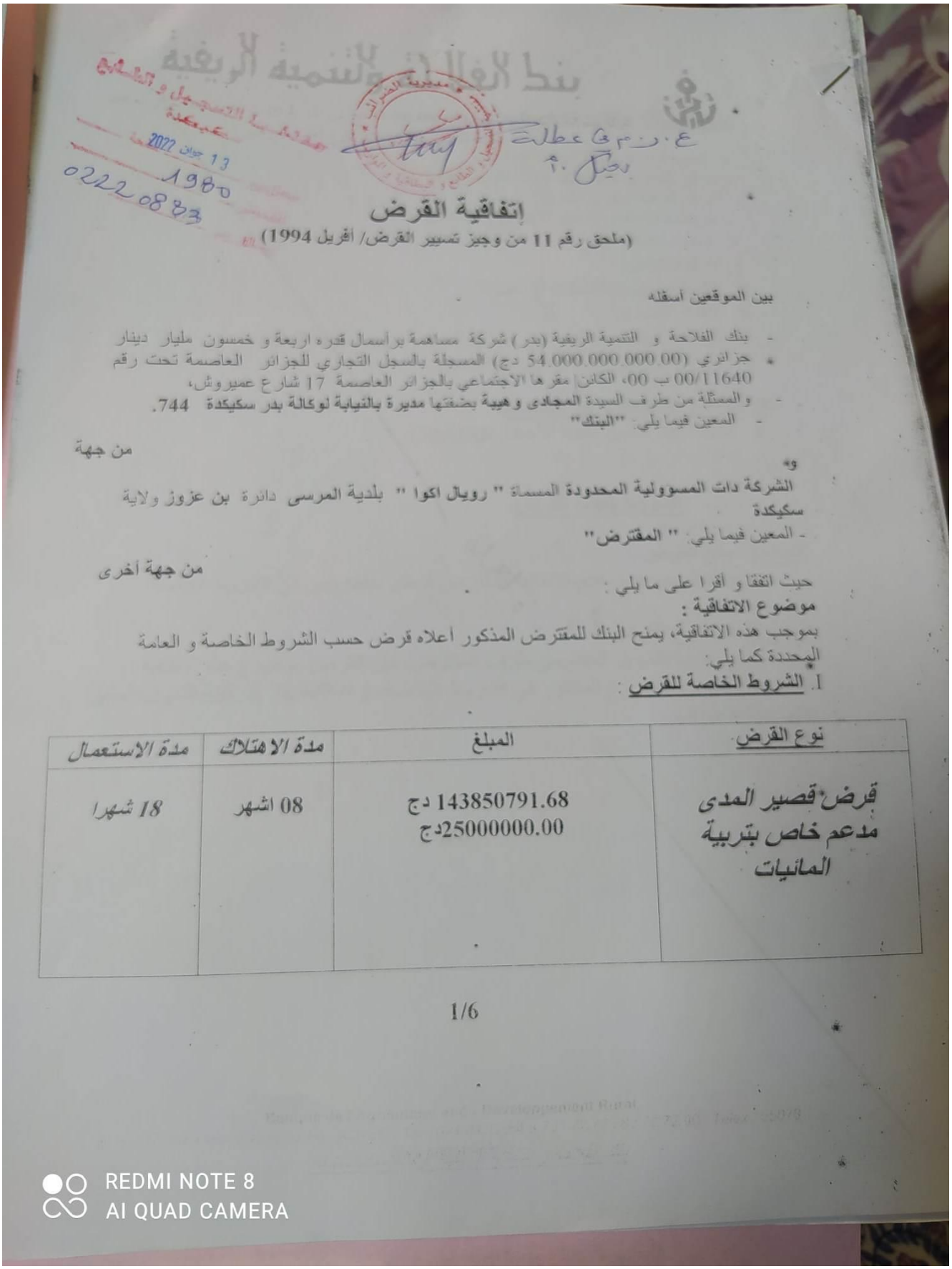

بنك الفلاحة و التنمية الريفية

إتفاقية القرض

(ملحق رقم 11 من وجيز تسيير القرض/ أفريل 1994)

بين الموقعين أسفله

- بنك الفلاحة و التنمية الريفية (بدر) شركة مساهمة برأسمال قدره اربعة و خمسون مليار دينار جزائري (54.000.000.000,00 دج) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 00/11640 ب 00، الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع عميروش،
- و الممثلة من طرف السيدة **المجادى و هيبة** بصفتها **مديرة بالنيابة لوكالة بدر سكيكدة 744.**
- المعين فيما يلي: **"البنك"**

من جهة

و

الشركة ذات المسوولية المحدودة المسماة " **رويال اكوا** " بلدية المرسى دائرة بن عزوز ولاية سكيكدة

- المعين فيما يلي: **" المقترض"**

من جهة أخرى

حيث اتفقا و أقرا على ما يلي :

موضوع الاتفاقية :

بموجب هذه الاتفاقية، يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة و العامة المحددة كما يلي:

1. **الشروط الخاصة للقرض** :

نوع القرض	المبلغ	مدة الاهتلاك	مدة الاستعمال
قرض قصير المدى مدعم خاص بتربية المائيات	143850791.68 دج 25000000.00دج	08 اشهر	18 شهرا

1/6

REDMI NOTE 8
AI QUAD CAMERA

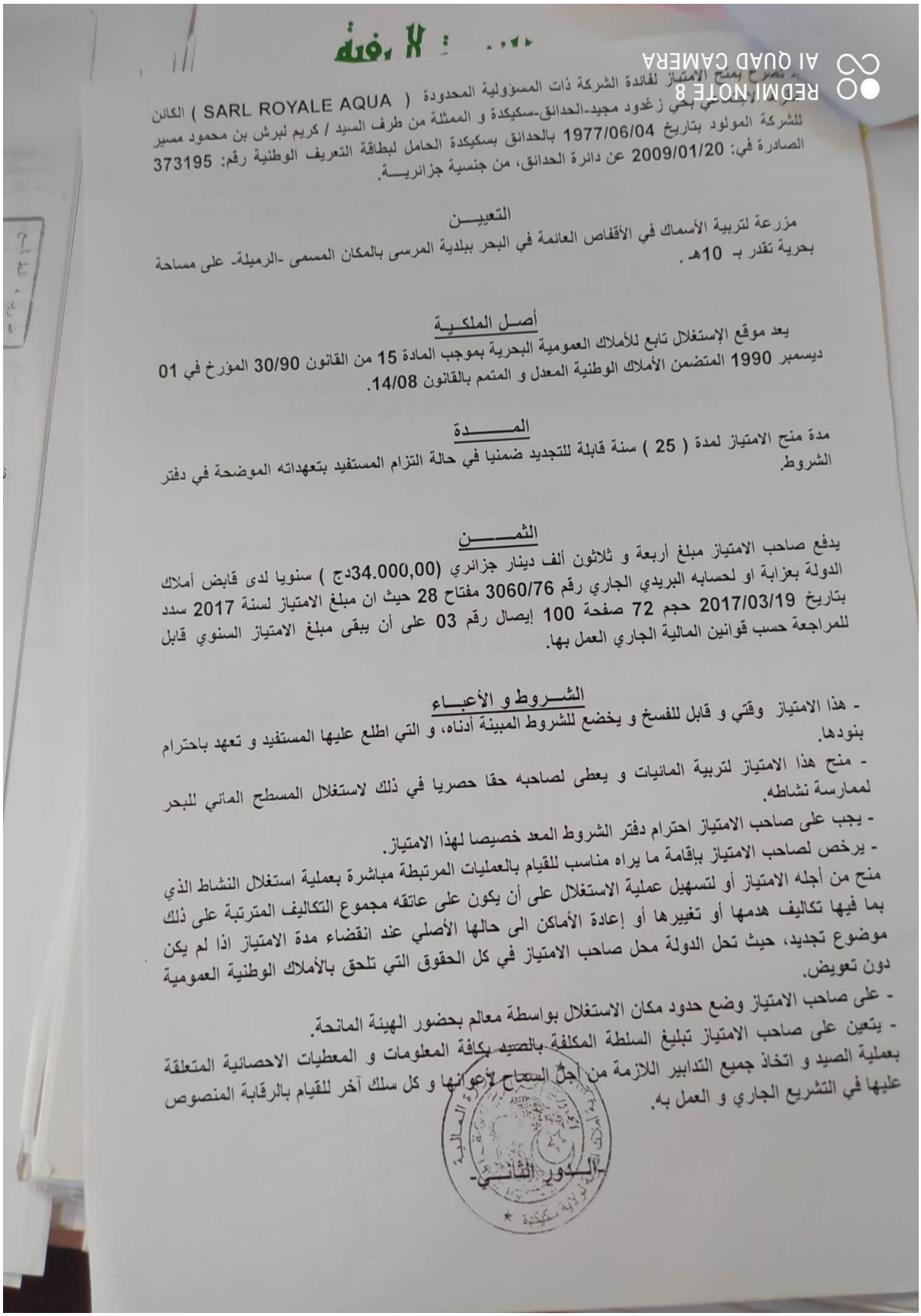

الولاية : ....

يصرح بمنح الامتياز لفائدة الشركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL ROYALE AQUA) الكائن بحي الجديد بحي زغدود مجيد-الحدائق-سكيكدة و الممثلة من طرف السيد / كريم لبرش بن محمود مسير للشركة المولود بتاريخ 1977/06/04 بالحدائق بسكيكدة الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 373195 الصادرة في: 2009/01/20 عن دائرة الحدائق، من جنسية جزائريـــة.

التعييـــن

مزرعة لتربية الأسماك في الأقفاص العائمة في البحر ببلدية المرسى بالمكان المسمى -الرميلة- على مساحة بحرية تقدر بـ 10هـ.

أصـل الملكـيـة

يعد موقع الإستغلال تابع للأملاك العمومية البحرية بموجب المادة 15 من القانون 30/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتضمن الأملاك الوطنية المعدل و المتمم بالقانون 14/08.

المـــــدة

مدة منح الامتياز لمدة (25) سنة قابلة للتجديد ضمنيا في حالة التزام المستفيد بتعهداته الموضحة في دفتر الشروط.

الثمـــــن

يدفع صاحب الامتياز مبلغ أربعة و ثلاثون ألف دينار جزائري (34.000,00دج) سنويا لدى قابض أملاك الدولة بعزابة او لحسابه البريدي الجاري رقم 3060/76 مفتاح 28 حيث ان مبلغ الامتياز لسنة 2017 سدد بتاريخ 2017/03/19 حجم 72 صفحة 100 إيصال رقم 03 على أن يبقى مبلغ الامتياز السنوي قابل للمراجعة حسب قوانين المالية الجاري العمل بها.

الشـــروط و الأعبـــاء

- هذا الامتياز وقتي و قابل للفسخ و يخضع للشروط المبينة أدناه، و التي اطلع عليها المستفيد و تعهد باحترام بنودها.
- منح هذا الامتياز لتربية المائيات و يعطى لصاحبه حقا حصريا في ذلك لاستغلال المسطح المائي للبحر لممارسة نشاطه.
- يجب على صاحب الامتياز احترام دفتر الشروط المعد خصيصا لهذا الامتياز.
- يرخص لصاحب الامتياز بإقامة ما يراه مناسب للقيام بالعمليات المرتبطة مباشرة بعملية استغلال النشاط الذي منح من أجله الامتياز أو لتسهيل عملية الاستغلال على أن يكون على عاتقه مجموع التكاليف المترتبة على ذلك بما فيها تكاليف هدمها أو تغييرها أو إعادة الأماكن الى حالها الأصلي عند انقضاء مدة الامتياز اذا لم يكن موضوع تجديد، حيث تحل الدولة محل صاحب الامتياز في كل الحقوق التي تلحق بالأملاك الوطنية العمومية دون تعويض.
- على صاحب الامتياز وضع حدود مكان الاستغلال بواسطة معالم بحضور الهيئة المانحة.
- يتعين على صاحب الامتياز تبليغ السلطة المكلفة بالصيد بكافة المعلومات و المعطيات الاحصائية المتعلقة بعملية الصيد و اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل السماح لأعوانها و كل سلك آخر للقيام بالرقابة المنصوص عليها في التشريع الجاري و العمل به.

-الـدور الثانـي-

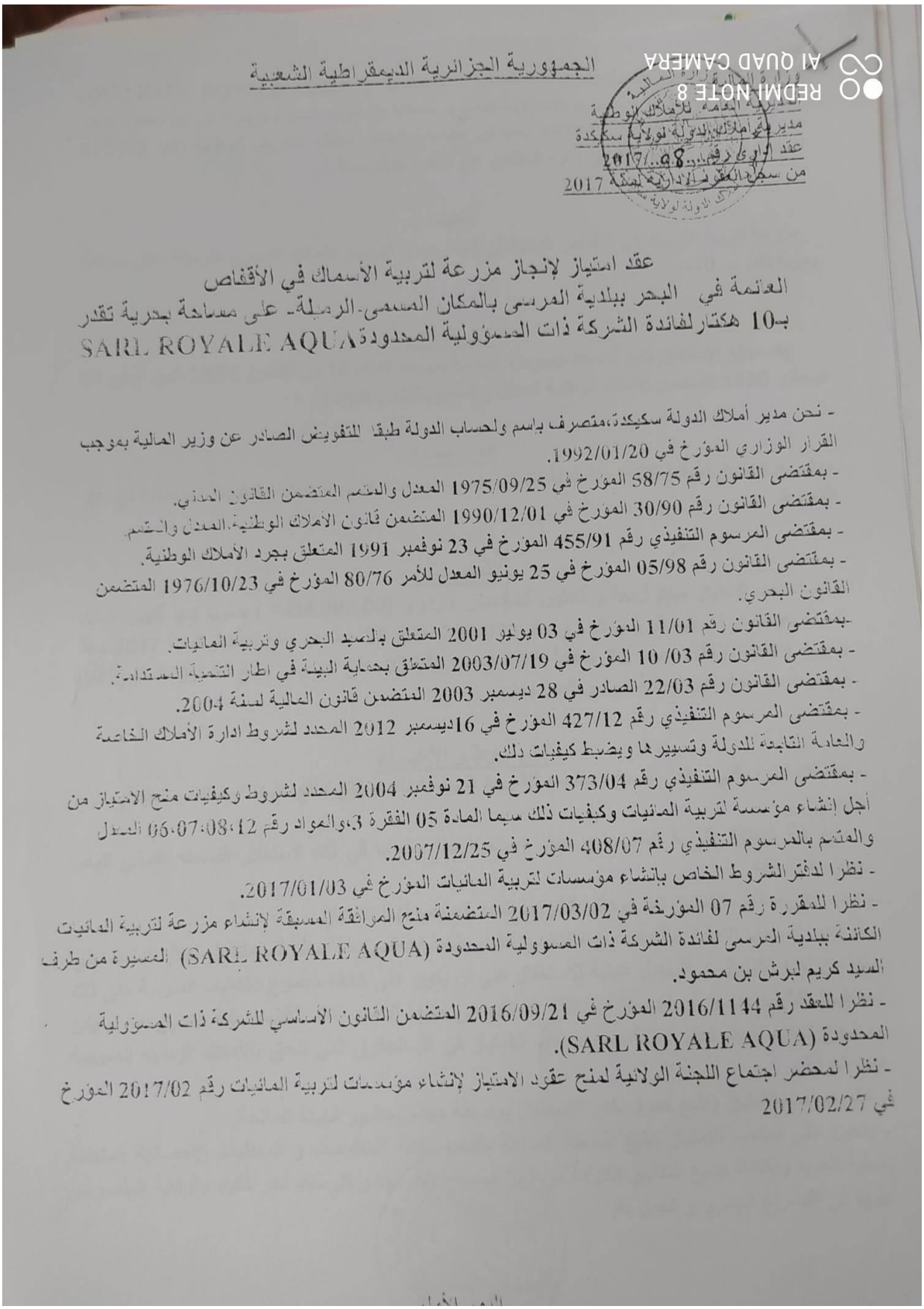

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مديرية الدعامة للأملاك الوطنية
مدير أملاك الدولة لولاية سكيكدة
عقد إداري رقم: 08 /2017
من سجل العقود الإدارية لسنة 2017

عقد امتياز لإنجاز مزرعة لتربية الأسماك في الأقفاص
العائمة في البحر ببلدية المرسى بالمكان المسمى-الرميلة- على مساحة بحرية تقدر
بـ10 هكتار لفائدة الشركة ذات المسؤولية المحدودة SARL ROYALE AQUA

- نحن مدير أملاك الدولة سكيكدة،متصرف باسم ولحساب الدولة طبقا للتفويض الصادر عن وزير المالية بموجب القرار الوزاري المؤرخ في 1992/01/20.
- بمقتضى القانون رقم 58/75 المؤرخ في 1975/09/25 المعدل والمتمم المتضمن القانون المدني.
- بمقتضى القانون رقم 30/90 المؤرخ في 1990/12/01 المتضمن قانون الأملاك الوطنية.المعدل والمتمم.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 455/91 المؤرخ في 23 نوفمبر 1991 المتعلق بجرد الأملاك الوطنية.
- بمقتضى القانون رقم 05/98 المؤرخ في 25 يونيو المعدل للأمر 80/76 المؤرخ في 1976/10/23 المتضمن القانون البحري.
-بمقتضى القانون رقم 11/01 المؤرخ في 03 يوليو 2001 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات.
- بمقتضى القانون رقم 03/ 10 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة.
- بمقتضى القانون رقم 22/03 الصادر في 28 ديسمبر 2003 المتضمن قانون المالية لسنة 2004.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 427/12 المؤرخ في 16ديسمبر 2012 المحدد لشروط ادارة الأملاك الخاصة والعامة التابعة للدولة وتسييرها ويضبط كيفيات ذلك.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 373/04 المؤرخ في 21 نوفمبر 2004 المحدد لشروط وكيفيات منح الامتياز من أجل إنشاء مؤسسة لتربية المائيات وكيفيات ذلك سيما المادة 05 الفقرة 3،والمواد رقم 12،08،07،06 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 408/07 المؤرخ في 2007/12/25.
- نظرا لدفتر الشروط الخاص بإنشاء مؤسسات لتربية المائيات المؤرخ في 2017/01/03.
- نظرا للمقررة رقم 07 المؤرخة في 2017/03/02 المتضمنة منح المراقدة المسبقة لإنشاء مزرعة لتربية المائيات الكائنة ببلدية المرسى لفائدة الشركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL ROYALE AQUA) المسيرة من طرف السيد كريم لبرش بن محمود.
- نظرا للعقد رقم 2016/1144 المؤرخ في 2016/09/21 المتضمن القانون الأساسي للشركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL ROYALE AQUA).
- نظرا لمحضر اجتماع اللجنة الولائية لمنح عقود الامتياز لإنشاء مؤسسات لتربية المائيات رقم 2017/02 المؤرخ في 2017/02/27

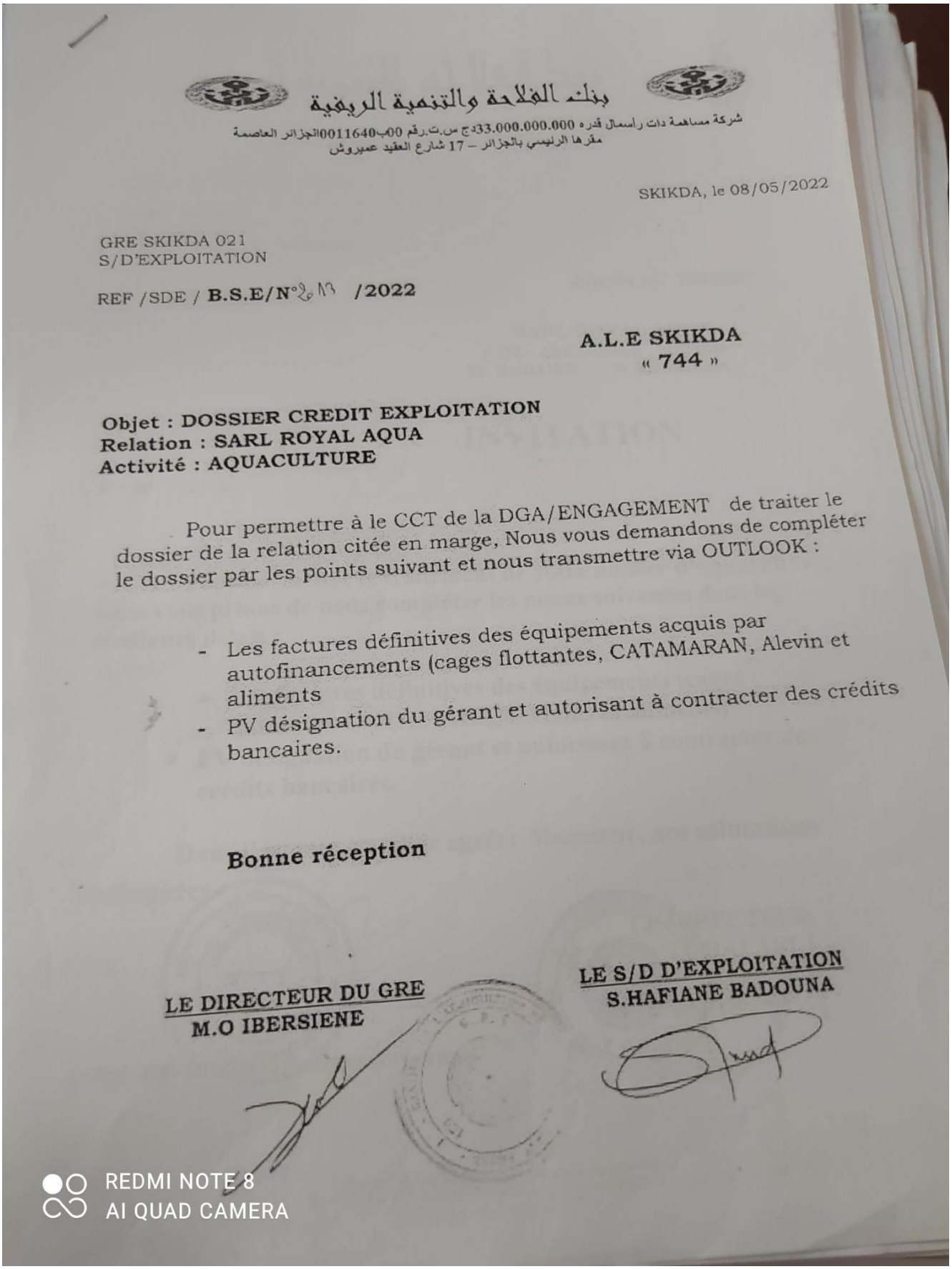

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33.000.000.000دج س.ت.رقم 00ب0011640الجزائر العاصمة
مقرها الرئيسي بالجزائر – 17 شارع العقيد عميروش

SKIKDA, le 08/05/2022

GRE SKIKDA 021
S/D'EXPLOITATION

REF /SDE / **B.S.E/N°**٢٠٨٣ **/2022**

A.L.E SKIKDA
« 744 »

Objet : DOSSIER CREDIT EXPLOITATION
Relation : SARL ROYAL AQUA
Activité : AQUACULTURE

Pour permettre à le CCT de la DGA/ENGAGEMENT de traiter le dossier de la relation citée en marge, Nous vous demandons de compléter le dossier par les points suivant et nous transmettre via OUTLOOK :

- Les factures définitives des équipements acquis par autofinancements (cages flottantes, CATAMARAN, Alevin et aliments
- PV désignation du gérant et autorisant à contracter des crédits bancaires.

Bonne réception

LE DIRECTEUR DU GRE
M.O IBERSIENE

LE S/D D'EXPLOITATION
S.HAFIANE BADOUNA

REDMI NOTE 8
AI QUAD CAMERA

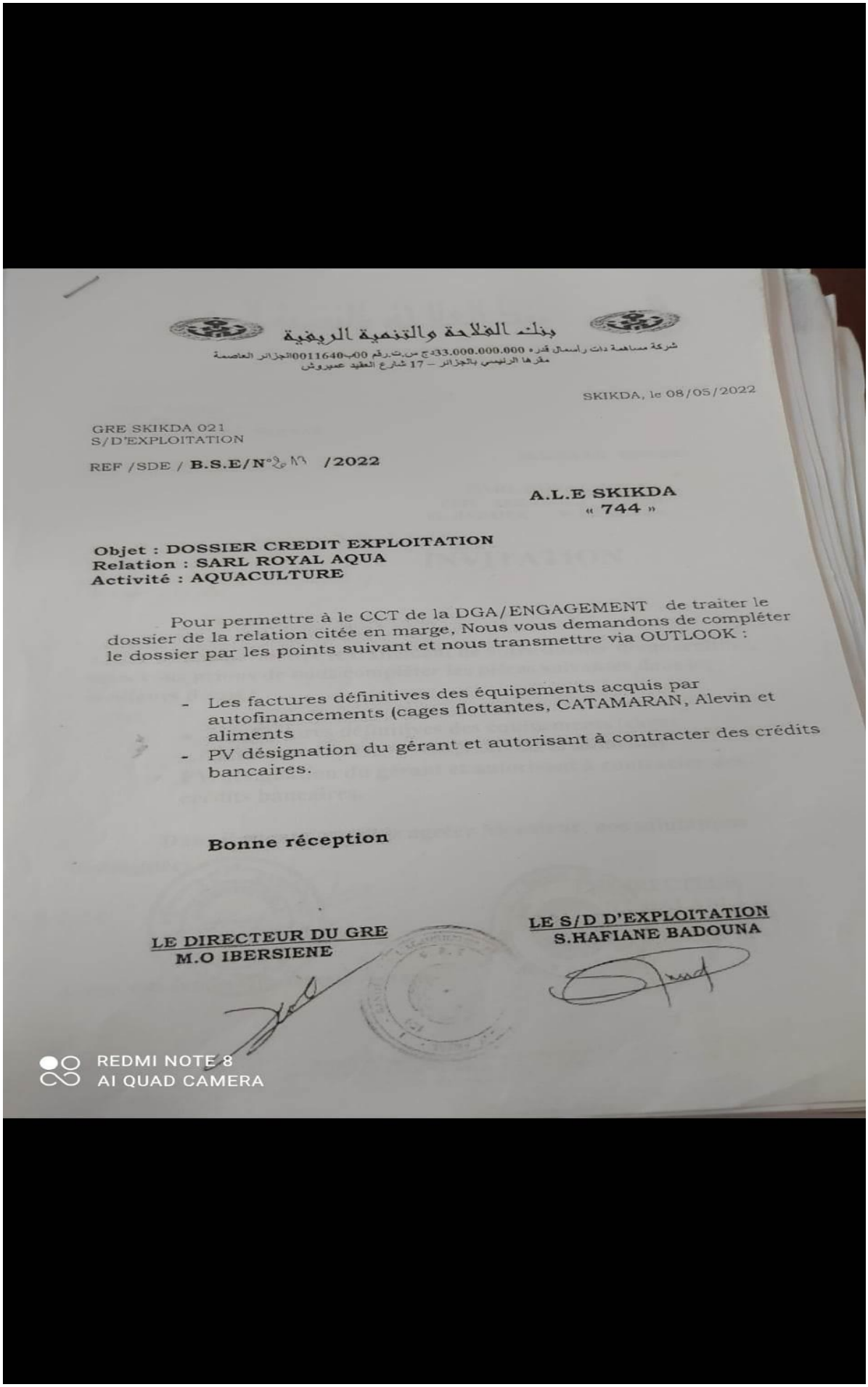

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33.000.000.000ج من.ت.رقم 00ب0011640الجزائر العاصمة
مقرها الرئيسي بالجزائر – 17 شارع العقيد عميروش

SKIKDA, le 08/05/2022

GRE SKIKDA 021
S/D'EXPLOITATION

REF /SDE / **B.S.E/N°** ٩٣ **/2022**

A.L.E SKIKDA
« 744 »

Objet : DOSSIER CREDIT EXPLOITATION
Relation : SARL ROYAL AQUA
Activité : AQUACULTURE

Pour permettre à le CCT de la DGA/ENGAGEMENT de traiter le dossier de la relation citée en marge, Nous vous demandons de compléter le dossier par les points suivant et nous transmettre via OUTLOOK :

- Les factures définitives des équipements acquis par autofinancements (cages flottantes, CATAMARAN, Alevin et aliments
- PV désignation du gérant et autorisant à contracter des crédits bancaires.

Bonne réception

LE DIRECTEUR DU GRE
M.O IBERSIENE

LE S/D D'EXPLOITATION
S.HAFIANE BADOUNA

REDMI NOTE 8
AI QUAD CAMERA